

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته اليمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١٤/١٢/١٩٨٤

١٩٨٤/١٢/١٥

رئيس الوزراء

احمد هبيدات

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٣ ربيع اول سنة ١٤٠٥ هـ . الموافق ١٦ كانون اول سنة ١٩٨٤ م . العدد ٣٢٨٠

الفهرس

صفحة

١٩٠٠	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٩٠١	قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ قانون مراقبة اعمال التأمين
١٩١٧	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٩١٨	قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٨٤ قانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية
١٩٢٢	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٩٢٣	قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤ قانون مؤسسة المناطق الحرة
١٩٢٦	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٩٢٧	قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان
١٩٣٠	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٩٣١	قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
١٩٣٣	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٩٣٤	قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
١٩٣٥	نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٤ نظام اللوحات والاعلانات في منطقة امانة العاصمة
١٩٣٧	نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٨٤ نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات في الجامعة الاردنية
١٩٣٨	نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٨٤ نظام معدل لنظام تقاعد موظفي البلديات ومكافأتهم
١٩٤٠	نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٤ نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين
١٩٤٢	اعلان بطلان قانونين مؤقتين
١٩٤٣	تعليمات رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤ التعليمات المالية الخاصة بالمؤسسات التعليمية الداخلية
١٩٤٥	اتفاقية فيما بين معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة المركز العربي للصناعات الدوائية الكيماوية
١٩٤٦	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية للطابع المسكورة

هكذا من الأهل

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٤ قانون مراقبة اعمال التأمين المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٢٠٠) الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١/٨ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٧) المشار اليه :

رئيس الوزراء
أحمد عبيدات

هكذا من الأهل

نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واصافته
الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤
قانون مراقبة اعمال التأمين

المادة ١ - يسمى هذا القانون «قانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٨٤» ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

- الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة .
- الوزير : وزير الصناعة والتجارة .
- المراقب : مراقب التأمين الذي يعينه الوزير .
- التأمين : اعمال التأمين واعادة التأمين .
- عقد التأمين : وثيقة « بوليصة » التأمين التي يصدرها المؤمن وتشمل اي تعهد أو أي ملحق بها على ان لا تنطوي على اي اختلال بتعريف عقد التأمين المنصوص عليه في القانون المدني .
- المؤمن : شركة التأمين التي تؤمن مباشرة أو بواسطة وكيل تأمين معتمد .
- المؤمن لــــه : الشخص الصادر باسمه عقد التأمين .
- حامل عقد التأمين : الشخص الذي اكتسب حقوق عقد التأمين ابتداء أو حول اليه بصورة قانونية .
- الاجازة : اجازة ممارسة أعمال التأمين الصادرة بموجب هذا القانون .
- الشركة : شركة التأمين الأردنية أو الأجنبية المجازة بموجب هذا القانون .
- الفرع : الفرع الذي يؤسس المؤمن لممارسة أعماله ويكون له صلاحية اصدار العقود باسم المؤمن .
- وكيل التأمين المعتمد : الممثل القانوني الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بأعمال التأمين بالنيابة عن شركة أجنبية مسجلة ومجازة بممارسة أعمال التأمين بموجب هذا القانون ويمارس تلك الأعمال باسمها .

وكيل التأمين : الشخص المفوض بممارسة أعمال التأمين باسم شركة تأمين أردنية أو باسم فرع لشركة أجنبية مسجلة في المملكة أو باسم وكيل تأمين معتمد .

أخصائي تأمين على الشخص الحاصل على شهادة أخصائي تأمين على الحياة من إحدى المؤسسات الحياتية : التي تعترف بها الوزارة ويمارس مهنة تقدير قيمة عقود التأمين على الحياة والوثائق والحسابات المتعلقة بها « والمعروف بالخبير الاكتواري » .

الوسيط : الشخص الذي يعمل وسيطاً بين المؤمن والمؤمن له بما في ذلك أعمال وساطة إعادة التأمين ويحق له التعامل مع أكثر من شركة تأمين مجازة بموجب هذا القانون .

احتياطي الاخطار هو المبلغ الذي يرصده المؤمن في نهاية السنة المالية لمقابلة الالتزامات التي قد السارية : تنشأ بعد انتهاء تلك السنة عن عقود تأمين تم اصدارها قبل ذلك التاريخ وما زالت سارية المفعول باستثناء عقود التأمين على الحياة .

الاحتياطي الحسابي : هو المبلغ الذي يرصده المؤمن في نهاية السنة المالية لمواجهة الحقوق التي قد تطرأ لحملة عقود التأمين على الحياة بموجب هذا القانون .

احتياطي الادعاءات هو المبلغ الذي يرصده في نهاية السنة المالية مقابل حوادث وقعت وتم التصريح تحت التسوية : عنها قبل انتهاء تلك السنة ولا تزال تحت التسوية أو لم تسدد بعد .

البنك : أي بنك مرخص أو أي شركة مالية مرخص لها بممارسة الاعمال المصرفية في المملكة .

مدقق الحسابات : مدقق الحسابات المرخص قانوناً للعمل في المملكة .

الفصل الثاني

انواع التأمين

المادة ٣ - أ - تشمل اعمال التأمين القيام بآية عملية للتأمين أو عرض تلك العملية على الآخرين أو اجتذابها أو قبولها أو تحويلها وتقدير أو تخمين أو تعديل أو حل أو تسوية أي ادعاء بتعويض ناتج عن عقد التأمين بما في ذلك تقديم الخبرة .

ب - تقسم عمليات التأمين فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون الى الانواع التالية على ان يدخل في أي منها كل ما يعتبر من اعمال التأمين عرفاً وعادة في نطاق ذلك النوع .

١ - التأمين على الحياة

ويشمل اعمال التأمين التي تتعلق بالحياة والاطوار التي تتعرض لها أو تطرأ عليها كالوفاء والعجز والشيخوخة والمرض .

٢ - تأمين الادخار وتكوين الاموال :

ويشمل اعمال التأمين التي تقوم على اصدار وثائق اوسندات اوشهادات يلتزم بموجبها المؤمن باداء مبلغ في تاريخ مقبل دفعة واحدة أو على عدة دفعات مقابل قسط أو أقساط يدفعها المؤمن له

٣ - التأمين ضد الحريق والاطار الطارئة :

ويشمل التأمين عن الاضرار الناجمة عن الحريق ولو كان الحريق ناجماً عن الزلازل والصواعق والزوايح والاعاصير والرياح والبرد والتلج والفيضانات والانفجارات وسقوط الطائرات والسفن الجوية الاخرى ، والانفجارات المنزلية ، اما الاضرار الناجمة عن هذه الاخطار المشار اليها والتي لا تكون مصحوبة بالحريق فيمكن التأمين عليها ضمن عقد تأمين الحريق .

٤ - التأمين من اخطار النقل :

ويشمل تأمين البضائع والمقولات الاخرى بما في ذلك اجور الشحن ضد الاخطار التي تتعرض لها اثناء نقلها بحراً أو جواً أو براً وبجميع وسائل النقل المتعارف عليها كما يشمل الاخطار التي تتعرض لها اثناء وجودها بالمستودعات قبل وصولها الى مقصدها النهائي ويشمل كذلك التأمين على اجسام السفن والطائرات والآليات وملحقاتها والاطار التي تنشأ عن بنائها او صنعها أو استخدامها أو اصلاحها أو رسوها أو جنوحها بما في ذلك الاضرار التي تصيب الغير من جراء الحوادث الناجمة عنها .

٥ - التأمين ضد الحوادث :

ويشمل التأمين عن الاضرار الناجمة عن جميع الحوادث بما في ذلك حوادث المركبات وحوادث العمل والحوادث الشخصية والسرقة وسوء استعمال الامانة بما في ذلك الاضرار الناجمة عن المسؤولية المدنية بجميع اشكالها .

٦ - انواع التأمين الاخرى :

ويشمل انواع التأمين التي لم يرد ذكرها في هذه المادة .

الفصل الثالث

شركات التأمين

المادة ٤ - تطبيق احكام هذا القانون على جميع شركات التأمين .

المادة ٥ - أ - يشترط ان تكون شركة التأمين مسجلة في المملكة بموجب قانون الشركات شريطة ان تكون الشركة الاردنية مساهمة عامة محدودة .

ب - لا يصح لاي شركة تأمين اجنبية بالعمل في المملكة الا اذا اثبتت ان الدولة التي تنتمي اليها تجيز للشركات الاردنية العمل فيها وذلك باستثناء الشركات القائمة عند صدور هذا القانون .

المادة ٦ - أ - يشترط ان لا يقل رأسمال الشركة الاردنية المدفوع عن ستمائة الف دينار وان لا يقل رأس المال المحول لفرع الشركة الاجنبية أو وكيل التأمين المعتمد عن اجمالي قيمة الودائع المبيّنة في الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا القانون .

هذه من الأهل

المادة ٧ - أ - على الشركات الأردنية قبل المباشرة في أعمالها أن تقدم تأميناً كودية مقدارها :

- ١ - مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الحياة .
 - ٢ - مائة ألف دينار عن أعمال التأمين على الادخار وتكوين الأموال .
 - ٣ - خمسة وسبعون ألف دينار عن ممارسة كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .
- ب - على الشركات الأجنبية قبل المباشرة بأعمالها أن تقدم تأميناً كودية مقدارها :
- ١ - مائة وخمسون ألف دينار عن ممارسة أعمال التأمين على الحياة .
 - ٢ - مائة وخمسون ألف دينار عن ممارسة أعمال تأمين الادخار وتكوين الأموال .
 - ٣ - مائة ألف دينار عن كل نوع من أنواع التأمين الأخرى .
- ج - يتربط على الشركات القائمة توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وللوزير بناء على تنسيب المراقب تمديد مدة لا تزيد على ستة أشهر أخرى .

المادة ٨ - أ - تتكون الوديعه المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون مما يلي :

- ١ - (٧٥٪) تقديراً كحد أدنى تودع في البنك باسم الشركة لأمر الوزير وله بتسليم من المراقب أن يقرر زيادة هذه النسبة إذا رأى ما يبرر ذلك .
 - ٢ - يكون باقي الوديعه على شكل أسهم وإسناد قرض في شركات مساهمة عامة أردنية أو مستندات دين صادرة عن حكومة المملكة أو البلديات أو المؤسسات الرسمية العامة الأردنية وتوضع إشارة الرهن على هذه الأسهم والسندات لأمر الوزير .
 - ٣ - تقبل الأسهم والسندات المنصوص عليها في البند (٢) من هذه الفقرة لأغراض الوديعه على أساس قيمتها الاسمية أو السوقية أيهما أقل .
 - ٤ - تعود القوائد والأرباح الناتجة عن الوديعه للشركة .
- ب - بالرغم من أي نص في أي قانون أو تشريع آخر للوزير بناء على تنسيب محافظ - ظ البنك المركزي الأردني تعيين البنك الذي تودع فيه الوديعه .

المادة ٩ - مع مراعاة أحكام المادتين (٧) ، (٨) من هذا القانون يجوز للوزير بناء على طلب الشركة الموافقة على استبدال أي نوع من أنواع الودائع غير النقدية بنوع آخر ، شريطة أن لا تقل قيمة الوديعه الجديده عن قيمة الوديعه الأصلية :

- المادة ١٠ - أ - لا يجوز للبنك التصرف بالوديعه الموجوده لديه أو بأي جزء منها بأي صورة من الصور بما في ذلك اعادتها الى الشركة أو تسليمها الى أي شخص آخر ، الا بناء على حكم قطعي صادر عن محكمة أردنية مختصة أو استناداً الى إذن خطي مسبق من الوزير ، ويشترط في جميع الأحوال أن لا يشغل أي حكم أو قرار أو إذن بالتصرف بالوديعه بأي صورة من الصور الا بعد ان يقدم المراقب تقريراً يتضمن أنه ليس على الشركة صاحبة الوديعه أي تبعه أو التزامات مالية تتعلق بأعمال التأمين التي تقوم بها أو إنبقت عنها وان ينشر اعلاناً في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين لمرتين على الأقل قبل تنفيذ تسليم الوديعه أو التصرف بها بطريقة أخرى بمدة لا تقل عن ستين يوماً بعد آخر اعلان .
- ب - للمحكمة ذات الاختصاص ولرئيس الاجراء حق حجز الوديعه مباشرة دون أخذ موافقة الوزير عن ديون ناتجة عن أعمال التأمين التي تقوم بها الشركة ولا يجوز حجزها لديون أخرى .

المادة ١١ - على كل من الشركة والبنك الموجوده لديه الوديعه أن يشعر المراقب بأي نقص يطرأ على قيمة الوديعه وذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من التاريخ الذي بدأ فيه حدوث النقص ويجوز للمراقب أن يطلب من الشركة والبنك في أي وقت المعلومات التي يراها ضرورية عن الوديعه ويتربط عليها تقديمها اليه خلال المدة التي يحددها لها :

المادة ١٢ - على المراقب أن يطلب من الشركة تكملة قيمة الوديعه اذا نقصت عن الحد المقرر لها بمقتضى أحكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب ، وعلى الشركة أن تكمل قيمة الوديعه خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ تبليغها طلب المراقب بذلك تحت طائلة إيقاف العمل بإجازة الشركة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ١٣ - يجب أن يكون مستخدم الشركة من الأردنيين ، على أنه يجوز لها بموافقة المراقب المسبقة أن تستخدم أخصائيين في أعمال التأمين من غير الأردنيين لا يزيد عددهم على ثلاثة ، وللوزير أن يوافق على زيادة هذا العدد .

المادة ١٤ - أ - يحظر على رئيس وأعضاء مجلس ادارة أي شركة تأمين أردنية ومديرها العام أو من يقوم مقامه ان يتقاضوا أي عموله عن أي عملية تأمين .

ب - لا يجوز لعضو مجلس ادارة شركة التأمين أو مديرها العام أن يقوم بأي عمل منافس لأعمالها أو الاشتراك في ادارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها .

الفصل الرابع

شركات التأمين الأجنبية

المادة ١٥ - أ - تمارس الشركة الأجنبية عملها في المملكة بواسطة :

- ١ - فرع واحد يديره مدير مفوض بتمثيل الشركة في المملكة أو .
 - ٢ - وكيل تأمين معتمد .
- ب - على الشركة الأجنبية اعلام المراقب خلال شهر واحد من تاريخ شغور مركز مدير الفرع أو الوكيل المعتمد وعن استبدالهما .

المادة ١٦ - يجب أن تتوفر الشروط التالية في كل من وكيل التأمين المعتمد ومدير الفرع :

- أ - أن يكون أردنياً مقيماً في المملكة :
- ب - أن يكون عمره قد تجاوز إحدى وعشرين سنة :
- ج - أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو الافلاس ولم يرد اليه اعتباره .
- د - أن يكون الوكيل المعتمد مسجلاً لدى امين السجل التجاري وان يكون من غاياته المسجلة تماطلي أعمال وكالات التأمين ، واذا كان الوكيل المعتمد شخصاً معنوياً فيجب أن يكون مسجلاً بموجب قانون الشركات وأن تتوفر في من يمثل الشروط الأخرى الواردة في هذه المادة .

المادة ١٧ - أ - يجب أن يكون لدى وكيل التأمين المعتمد وكالة عن الشركة مصدقة وفقاً للأصول القانونية وأن تنص على تحويله الصلاحيات والحقوق التالية بخاصة :

- ١ - صلاحية اصدار عقود التأمين وملاحقتها ، وأن تكون الشركة مسؤولة عن المقسود التي يصدرها وكيلها المعتمد .
- ٢ - حق تمثيل الشركة أمام المحاكم والهيئات الرسمية وغير الرسمية في المملكة .
- ٣ - تبلغ الانذارات وسائر الاشعارات والمراسلات الموجهة للشركة .
- ٤ - تزويد الوزير والمراقب والهيئات الرسمية وغير الرسمية بالمعلومات المطلوبة في هذا القانون أو أي قانون آخر عن الشركة .
- ٥ - دفع التعويضات الناجمة عن حدوث الأخطار المؤمن عليها بموجب عقود التأمين الصادرة منه عن الشركة .
- ٦ - الاحتفاظ بسجلات ودفاتر محاسبية مستقلة بأعمال الشركة في المملكة متضمنة حساباتها الختامية .
- ب - لا يجوز لوكيل التأمين المعتمد أن يكون وكيلاً لأكثر من شركة واحدة .

الفصل الخامس

اجازة التأمين

- المادة ١٨ - على الشركة التي ترغب في ممارسة أعمال التأمين في المملكة أن تحصل على اجازة تخولها ممارسة تلك الاعمال ، وذلك بعد دفع الرسوم القانونية ولا يعتبر تسجيل الشركة بموجب قانون الشركات اجازة لممارسة التأمين :
- المادة ١٩ - أ - مع مراعاة ما ورد في الفقرتين « ب » و « ج » من هذه المادة ، يقدم طلب الحصول على الاجازة الى الوزير بواسطة المراقب على النموذج المقرر لهذه الغاية وترفق به المستندات التالية :
- ١ - نسخة مصدقة عن عقد التأسيس والنظام الداخلي وصورة مصدقة عن شهادة تسجيل الشركة .
 - ٢ - وثيقة مصدقة تبين مقدار رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع منه .
 - ٣ - تصريح بالنوع التأمين التي ترغب الشركة بممارستها .
- ب - اذا كانت الشركة طالبة الاجازة شركة تأمين أردنية فيترتب عليها تقديم الوثائق التي تثبت قيامها بفقد اتفاقيات اعادة التأمين لأنواع التأمين التي تمارسها أو تقدم نسخاً من تلك الاتفاقيات وذلك بالاضافة الى ما ورد في الفقرة « أ » من هذه المادة .
- ج - اذا كانت طالبة الاجازة شركة أجنبية فيترتب عليها تقديم الوثائق التالية وذلك بالاضافة الى ما ورد في الفقرة « أ » من هذه المادة .
- ١ - ميزانية مصدقة لآخر ثلاث سنوات قبل تسجيلها في المملكة .
 - ٢ - وثيقة مصدقة تبين اسم وعنوان وكيل التأمين المعتمد أو مدير الفرع وصلاحياته بما في ذلك تخويله بتمثيل الشركة في المملكة وتوقيع عقود التأمين بالتباه عنها .
 - ٣ - نسخة مصدقة من الاتفاقية الموقعة بين الشركة ووكيل التأمين المعتمد عنها .
 - ٤ - وثيقة مصدقة بصورة رسمية تثبت أن قانون الدولة التي تأسست فيها الشركة يسمح للشركات الأردنية بممارسة أعمال التأمين فيها .
 - ٥ - شهادة رسمية مصدقة ومترجمة الى العربية تثبت أنها تتمتع في الدولة التي تأسست فيها بالاهلية لممارسة أعمال التأمين التي تطالب بها في المملكة .

هذه من الأهل

- ٦ - وثيقة مصدقة ومترجمة الى العربية تتضمن مسؤولية المركز الرئيسي للشركة الاجنبية عن عقود والتزامات فرعها أو وكيل التأمين المعتمد لها في المملكة .
 - د - للوزير أو للمراقب أن يطلب من الشركة تقديم أي وثائق أو مستندات أخرى يرى ضرورة لتقديمها .
- المادة ٢٠ - أ - بعد تقديم الوثائق المطلوبة للحصول على الاجازة يقدم المراقب تقريراً الى الوزير خلال مدة لا تزيد على شهر يتضمن رأيه حول توفر شروط منح الاجازة وأنواع التأمين التي يرى أن تمارسها الشركة وللوزير الموافقة على منح الاجازة وتحديد أنواع التأمين التي يسمح للشركة بممارستها كما وان له رفض الطلب على أن يصدر قراره في أي من الحالتين خلال شهر واحد من تاريخ تسلمه تقرير المراقب .
- ب - اذا وافق الوزير على منح الاجازة فيترتب على الشركة تقديم وثيقة ثبت ايداع ورهن الوديعة المنصوص عليها في هذا القانون وينظم المراقب بعد ذلك شهادة الاجازة وينشر مضمونها في الجريدة الرسمية بعد استيفاء الرسوم القانونية .
- المادة ٢١ - تطبيق احكام المادة (٢٠) من هذا القانون على الطلب الذي تقدمه الشركة لاضافة نوع او أكثر من انواع التأمين الى اعمالها .
- المادة ٢٢ - أ - تعتبر الاجازة لمدة سنة ، وتبدأ السنة الأولى من تاريخ اجازة الشركة بممارسة التأمين وحتى نهاية السنة الميلادية ويعتبر جزء السنة سنة كاملة لغايات الرسوم ويتم تجديدها سرياً بطلب تقدمه الشركة الى المراقب قبل شهر على الأقل من بدء كل سنة ميلادية ويصدر المراقب شهادة تجديد الاجازة بعد استيفاء الرسوم المقررة وينشر مضمونها في الجريدة الرسمية .
- ب - اذا لم تقدم الشركة طلب تجديد الاجازة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فلا يجوز لها اصدار عقود تأمين جديدة بعد انقضاء تلك المدة وتعتبر الشركة في هذه الحالة متوقفة عن العمل وتعطى مهلة ثلاثة اشهر لتقديم طلب تجديد الاجازة فاذا لم تبادر خلالها الى ذلك ، فيصدر الوزير بناء على تنسيب المراقب قراراً بالغاء اجازتها .
- ج - على المراقب تجديد اجازة الشركة التي قدمت طلب التجديد خلال المهاء القانونية .
- المادة ٢٣ - أ - للوزير بناء على تنسيب المراقب ايقاف الاجازة لنوع واحد او أكثر من انواع التأمين لمدة لا تزيد على سنة وذلك في اي من الحالات التالية :
- ١ - اذا خالف المؤمن احكام هذا القانون او الانظمة او القرارات او التعاميم الصادرة بحجبه او قانون الشركات او خالف احكام اي تشريع آخر فيما يتعلق بأعمال التأمين .
 - ٢ - اذا امتنع المؤمن عن تنفيذ حكم قضائي يتعلق بعقد التأمين .
 - ٣ - اذا طرأ هبوط على قيمة الوديعة وامتنع المؤمن عن اكمال النقص خلال المهلة اخذته في هذا القانون .
 - ٤ - اذا تكبدت الشركة الاردنية خسارة في اي سنة من السنوات أكثر من ما يعادل نصف رأسمالها ولم تتمكن من تخفيض هذه الخسارة الى ما لا يقل عن ما يعادل نصف رأسمالها خلال السنة المالية التالية لتحقيق تلك الخسارة .
 - ٥ - اذا تكبدت الشركة الاجنبية خسارة عن اعمالها في المملكة بما يزيد على ١٠ يعادل نصف قيمة وديعتها ولم تتمكن من تغطية هذه الخسارة خلال ستين يوماً من طلب المراقب ذلك منها .

٦ - اذا عجزت الشركة عن الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها .

٧ - اذا لم تباشر الشركة اعمالها في اي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او توقفت عن اصدار عقود التأمين لمدة تزيد على سنة .

٨ - اذا فقد اي شرط من الشروط الواجب توفرها في الشركة او الاجازة الممنوحة لها بمقتضى هذا القانون .

ب - اذا لم تقم الشركة بإزالة السبب الذي ادى الى ايقاف اجازتها لأي نوع من انواع التأمين بمقتضى احكام هذه المادة خلال سنة واحدة فتلغى اجازتها لذلك النوع بقرار من الوزير .

ج - اذا تبين ان الشركة اصدرت قرارا بتصفيتها اختياريا او صدر قرارا من محكمة ذات اختصاص بتصفيتها او اعلن افلاسها فتعتبر اجازتها ملغاه حكما .

المادة ٢٤ - اذا قرر الوزير ايقاف الاجازة او النعاه فيتولى المراقب تبليغ القرار الى المؤمن مع الاسباب المبررة بما في ذلك بيان المخالفة التي ارتكبها والمدة التي سيسري القرار خلالها والسند القانوني له وتاريخ بدء العمل به .

المادة ٢٥ - اذا قرر ايقاف او الغاء الاجازة لكافة انواع التأمين او لاي نوع منها فلا يحق للمؤمن اصدار عقود تأمين جديدة للانواع الموقوفة او الملغاة تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتبقى جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بعقود التأمين الصادرة قبل اتخاذ قرار ايقاف او الالغاء او بعدها قائمة ويستمر المؤمن في تحمل تبعاتها .

المادة ٢٦ - يسمح للشركة التي اوقفت اجازتها سواء لكافة انواع التأمين أو لأي نوع منها لمدة معينة بممارسة أعمال التأمين اذا اكملت الشروط القانونية التي كانت قد اوقفت عن العمل بسببها ويصدر قرار السماح في هذه الحالة من الوزير بناء على تنسيب المراقب .

المادة ٢٧ - أ - لا ينظر في أي طلب لاعادة الاجازة التي تقرر الغاؤها الا بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ قرار الالغاء .
ب - للشركة التي الغيت اجازتها أن تقدم طلبا الى الوزير بواسطة المراقب خلال ستة أشهر بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة أ ، من هذه المادة لاعادة الاجازة اليها على ان يكون الطلب مؤيدا بوثائق تثبت زوال السبب الذي كانت الاجازة قد الغيت من أجله ، وللوزير قبول هذا الطلب او رفضه ولا يقبل أي طلب باعادة الاجازة الملغاه بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في هذه الفقرة .

المادة ٢٨ - اذا رفض الوزير إعادة الاجازة بموجب احكام المادة ٢٧ من هذا القانون فيتربط على الشركة اتخاذ القرار بتصفية اعمالها وذلك خلال شهر واحد من تاريخ تبليغها قرار الرفض ، فاذا لم تقم بذلك فعلى المراقب أن يطلب من المحكمة المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية لتصفية أعمال الشركة .

المادة ٢٩ - يتولى المراقب نشر جميع القرارات المتعلقة بالغاء الاجازات أو ايقافها أو اعادتها في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين ولمرة واحدة ويبلغ نسخا من تلك القرارات للبنوك وغرف التجارة والصناعة وجمعية شركات التأمين وسائر الجهات المختصة .

الفصل السادس

وكلاء ووسطاء وخبراء التأمين

المادة ٣٠ - أ - يجوز للشركة الأردنية تعيين وكيل تأمين أو أكثر داخل المملكة وخارجها كما يجوز لوكيل التأمين المعتمد تعيين وكيل تأمين أو أكثر داخل المملكة .

ب - يحق لوكيل التأمين التوقيع على عقود التأمين بالنيابة عن الشركة بموجب تفويض منها أو من وكيل التأمين المعتمد بذلك وتعتبر الشركة مسؤولة عن تلك العقود وملاحقتها .

ج - لا يجوز لأي شخص العمل كوكيل تأمين داخل المملكة بعد صدور هذا القانون قبل موافقة الوزير على ذلك وعلى الشركة تقديم جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بالوكيل والتي يطلبها المراقب ويرتب على الاشخاص الذين يعملون كوكلاء تأمين قبل نفاذ هذا القانون ترفيق أوضاعهم مع احكامه خلال أربعة أشهر من تاريخ صدوره .

المادة ٣١ - أ - يحظر على أي شخص العمل كوسيط تأمين الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

ب - تكون رخصة وسيط التأمين سنوية وتجدد من قبل المراقب بعد دفع الرسوم المقررة .

المادة ٣٢ - أ - لا يجوز لأي شخص العمل كخبير تأمين (مستوي الحسابات) أو كخبير للأضرار والخسائر الناجمة عن وقوع الأخطار المؤمن عليها الا اذا كان مرخصا من قبل الوزير وبعد دفع الرسوم المقررة .

ب - يتولى المحقق المرخص الكشف على الحوادث والأضرار والخسائر الناجمة عنها والمشمولة بعقود التأمين لتحديد ظروفها وتقدير قيمتها والجهة المتسببة في وقوعها .

ج - يتولى الخبير المرخص (مستوي الحسابات) القيام بأعمال التأمين المشار اليها في الفقرة ب ، من هذه المادة بالإضافة الى تسوية الادعاءات الناجمة عن وقوع الأخطار المشدونة بالتأمين بما في ذلك التحكيم بين المؤمن والمؤمن له .

المادة ٣٣ - أ - تحدد شروط الترخيص المشار اليها في المواد ٣٠، ٣١، ٣٢ بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتنشر في الجريدة الرسمية على ان يكون كل من وكيل التأمين ووسيط التأمين أردني الجنسية .

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ولا تقل عن شهر واحد أو بغرامة مالية لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلا العقوبتين معا كل شخص مارس أعمال وكالة التأمين أو وساطة التأمين المشار اليها في المادتين ٣٠ و ٣١ دون الحصول على الترخيص القانوني .

الفصل السابع

السجلات والمعلومات

المادة ٣٤ - على المراقب ان ينظم السجلات التالية :-

أ - سجلا عاما تدرج فيه أسماء جميع شركات التأمين في المملكة ووكلاء التأمين المعتمدين فيها وعناوينهم ومعلومات عامة عنهم .

هكذا من المأهول

ب - سجلا خاصا لكل شركة تأمين تدون فيه المعلومات والبيانات التفصيلية عنها بما في ذلك الاقساط والتعويضات والتحويلات والاستثمارات والوديعة والاحتياطيات الفنية وأي بيانات ومعلومات يراها مفيدة لأغراض الرقابة .

ج - سجلا خاصا لكل من وكلاء التأمين والوسطاء والخبراء تدون فيه البيانات والمعلومات الرئيسية المتعلقة بهم .

المادة ٣٥ - ١ - على المؤمن أن يسلك وينظم ما يلي :

- ١ - سجلا للحسابات حسب الأصول بكل نوع من أنواع التأمين .
- ٢ - سجلا خاصا بعمود التأمين التي يصدرها لكل نوع من أنواع التأمين يدرج فيه أسم المؤمن له والمستفيد وتاريخ الاصدار والاقساط المستوفاه والتعويضات المستحقة والمدفوعة .
- ٣ - سجلا خاصا بطلبات التأمين تدرج فيه التفاصيل المنصوص عليها في البند ٢٥ من هذه الفقرة وفقا للأصول المتعارف عليها في هذا النوع من التأمين .
- ٤ - مستندات ذات أرقام متسلسلة تتعاق بالقبض والصرف والقيود والتسويات وغير ذلك من المعاملات المالية .

ب - للوزير اصدار التعليمات التي يراها مناسبة لإلزام الشركات بمسك وتنظيم سجلات ومستندات أخرى وتحديد البيانات والتفاصيل الواجب ادراجها في جميع المستندات والسجلات .

المادة ٣٦ - ١ - للمراقب أو من ينتدبه أن يدقق في أي وقت جميع المعاملات والسجلات والوثائق التي يرى تدقيقها وعلى الشركة أن تضعها تحت تصرفه .

ب - على كل شركة أن تزود المراقب بجميع الوثائق والبيانات والمعلومات التي يقضي القانون أو النظام الصادر بموجبه أو القرارات أو التعليمات المعمول بها بتقديمها كما يترتب عليها تقديم أي بيانات أو معلومات أخرى يطلبها الوزير أو المراقب خلال المدة المحددة وذلك تحت طائلة إيقاف إجازتها

المادة ٣٧ - ١ - على الشركة أن تقدم إلى المراقب حساباتها الختامية وسائر البيانات التفصيلية الملحق بها بما في ذلك الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر العام للشركة وحساب الأرباح والخسائر التفصيلي لكل نوع من أنواع التأمين الذي تمارسه على أن تكون جميع هذه الحسابات مدققة من قبل مدقق الحسابات وأن ترفق الشركة بها تقريراً عن أعمال التأمين التي قامت بها وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية التي تتعلق بها تلك الحسابات والأعمال .

ب - يجب أن يكون تقرير أعمال التأمين والميزانية والحسابات الملحق بها مطابقة للواقع ومرفوعا عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة أو المفوضين بالتوقيع عن الشركة الأردنية ومن وكيل التأمين المعتمد أو مدير الفرع إذا كانت الشركة أجنبية .

ج - على الشركة أن تدون في جانب المطلوبات في ميزانيتها العامة إذا كانت أردنية وفي ميزانيتها الخاصة بأعمالها في المملكة إذا كانت أجنبية ، التقديرات الكافية لتعهداتها تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين تحت اسم (احتياطي الأخطار السارية) وفق النسب المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك احتياطي الادعاءات تحت التسمية بالإضافة إلى الاحتياطي الحسابي للشركات التي تمارس التأمين على الحياة وتأمين الادخار وتكوين الأموال ، ويجب أن يقابل ذلك بشكل واضح الودائع والاستثمارات في جانب الموجودات .

د - على الشركة أن تزود المراقب سنويا بكشف مصدق من مدقق الحسابات يتضمن تفاصيل الادعاءات تحت التسمية (والتي أعلن عنها حتى نهاية السنة المالية) ولم تتم تسويتها بما في ذلك شهادة المدقق بشأن المطالبات المشكوك فيها ، وذلك لغايات حساب احتياطي الادعاءات تحت التسمية .

المادة ٣٨ - ١ - على الشركة التي تتعاطى أعمال التأمين على الحياة أو الادخار وتكوين الأموال أن تقوم مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بالتحرري عن أحوالها المالية بما في ذلك تقدير الديون والموجودات وذلك بواسطة أخصائي تأمين على الحياة على أن تعلم المراقب بتاريخ بدء التحري . وأن تقدم إليه خلال ستة أشهر من ذلك التاريخ نسخة مصدقة من تقرير الأخصائي ، ويجب أن يتضمن التقرير بيان الطريقة التي اتبعت في حساب هذه التقديرات ، ورأي - الأخصائي في الاحتياطي الحسابي لدى الشركة ومدى كفايته لتغطية التزاماتها .

ب - يجب أن لا يقل الاحتياطي الحسابي عن الفرق بين القيمة الحالية للالتزامات الشركة للعقود السارية المفعول والقيمة الحالية للاقساط التي تستحق الدفع خلال السنوات المقبلة بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الانتاج المسددة في سنة الاصدار .

المادة ٣٩ - ١ - على الشركة تزويد المراقب بنماذج عقود التأمين وملاحقها ولا يجوز العمل بها أو بأي تعديل يطرأ عليها إلا بعد إقرارها من الوزير بنما على تنسيب المراقب .

ب - يترتب على كل شركة تمارس أعمال التأمين على الحياة أو الادخار وتكوين الأموال أن تقدم إلى المراقب شروط التأمين العامة والاسس الفنية وجدول قيم استرداد العقود للحياة والادخار وتكوين الأموال ولا يجوز العمل بأي منها أو بالتعديلات التي تطرأ عليها إلا بعد إقرارها من الوزير بناء على تنسيب المراقب .

ج - للمراقب أن يجري أي تصحيح أو تعديل في الوثائق والنماذج التي تقدم إليه بمقتضى أحكام هذه المادة وللشركة الاعتراض على ما أجراه المراقب الذي يترتب عليه رفع توصياته مع ذلك الاعتراض إلى الوزير ليصدر قراره بشأنها .

المادة ٤٠ - للوزير بناء على تقرير معال من المراقب أن يعين أخصائي في التأمين على الحياة أو في أي نوع آخر من أنواع التأمين أو مدقق حسابات قانوني أو كليهما لتدقيق أعمال أي شركة وتقوم أوضاعها وتقديم تقرير له عنها ، وتتحمل الشركة اجور التدقيق وانتداب أخصائي التأمين التي يحددها الوزير له بتنسيب من المراقب ونشر التقرير أو ملخصا عنه بالطريقة التي يراها مناسبة .

الفصل الثامن

احكام عامة

المادة ٤١ - ١ - على الجمعية الخاصة بشركات التأمين المؤسدة في المملكة وفق قانون الجمعيات ان تحتفظ بسجل خاص لحاضر اجتماعات كل من هيئتها العامة والادارية وان تزود المراقب بصورة عن القرارات التي اتخذت فيها مصدقة من رئيس الجمعية وذلك خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدور تلك القرارات .

هذه من الأصول

ب- تعتبر الجمعية ممثلة للشركات المنتسبة لعضويتها لدى الدوائر والجهات المختصة لمعالجة قضايا التأمين العامة وذلك في حدود اهداف وغايات الجمعية والعمل على تنفيذها .

المادة ٤٢ - اذا ارادت شركة الاندماج مع غيرها فيترتب عليها القيام بما يلي وذلك بالإضافة الى الاجراءات الواجب اتباعها بموجب قانون الشركات المعمول به ، والتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

أ - تقديم الطلب بذلك الى المراقب متضمناً اسباب الاندماج ومرفقاً بما يلي :

١ - قرارات الهيئات العامة غير العادية للشركات الراغبة في الاندماج بالموافقة عليه .

٢ - تقرير من اخصائي تأمين على الحياة او من خبير في عقود التأمين حسب مقتضى الحال يؤيد اسباب الاندماج وانه لا يضر بحقوق حملة عقود التأمين

٣ - تقرير مصدق من مدققي حسابات قانونيين بالوضع المالي لكل شركة قبل الاندماج مع كشف مصدق من المدققين بموجوداتها ومطلوباتها وبيان بعقود التأمين السارية وقيمتها .

ب- يقدم المراقب طلب الاندماج مع التقارير والبيانات المرفقة به الى الوزير مبيناً رأيه في الطلب ، فاذا وافق الوزير على الاندماج من حيث المبدأ يشكل لجنة لتقدير قيمة الموجودات المنقولة وغير المنقولة وقيمتها الفعلية لكل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج وتحديد طريقة تشكيل اللجنة وصلاحياتها بما يكفل حماية حقوق المساهمين وحملة عقود التأمين والمستفيدين منها بقرار من الوزير .

المادة ٤٣ - أ - اذا وافق الوزير على تقرير اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤٢) من هذا القانون يعلن عن الاندماج في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين لمرتين متتاليتين وبحسب لاي شخص من حملة عقود التأمين او المستفيدين منها في اي من الشركات الراغبة في الاندماج ان يعترض عليه لدى الوزير خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ نشر اول اعلان عنه .

ب- اذا لم يسو الاعتراض خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه فيحق للمعترض الطعن في قرار الاندماج لدى المحكمة الابتدائية المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه خطياً من قبل الوزير بعدم تسوية الاعتراض ، وعلى ان تنظر في موضوع الاعتراض بصفة الاستعجال .

ج - بعد انتهاء اجراءات الدمج وتسوية الاعتراضات تتم الاجراءات القانونية لنقل الحقوق والالتزامات الى الشركة التي تم الاندماج بها سواء كانت قائمة او جديدة . وتعتبر اجازة اي شركة مندمجة لاغية حكماً ، ويصدر الوزير الاجازة للشركة الجديدة او التي تم الاندماج فيها .

د - تعفى الشركات المندمجة كما تعفى الشركة المندمجة فيها او الناتجة عن الاندماج من رسوم نقل الملكية والضرائب وكافة الرسوم الاخرى التي تترتب بسبب الاندماج .

هـ - تنتقل جميع حقوق والالتزامات الشركات المندمجة الى الشركة المندمجة فيها تلقائياً وحكماً ، بعد انتهاء اجراءات الاندماج وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٤٤ - أ - يجوز للشركة ان تحول عقودها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها بحسن كل او بعض انواع التأمين التي تمارسها الى شركة او شركات اخرى تمارس هذه الانواع من التأمين .

ب- يقدم طلب التحويل الى المراقب مرفقاً بالوثائق والمستندات الخاصة بالاتفاق على التحويل وعلى المراقب رفع الطلب الى الوزير مع رأيه فيه فاذا وافق الوزير عليه يتولى المراقب نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين لمرتين متتاليتين على ان يتضمن الاعلان الاشارة الى حق حملة عقود التأمين والمستفيدين منها أو كل ذي مصلحة في الاعتراض لدى المراقب خلال شهر من تاريخ اول اعلان ينشر عنه .

ج - تستكمل الاجراءات القانونية لتحويل الحقوق والالتزامات الى الشركة أو الشركات بعد ان يتت المراقب في الاعتراضات المقدمة وتحدد اجراءات تحويل تلك الحقوق والالتزامات وتقديرها وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

د - تبقى ودعية الشركة التي قامت بتحويل بعض أو جميع عقود التأمين لديها قائمة أو موهونة لأمر الوزير لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بعد اتمام اجراءات التحويل القانونية وتسوية جميع الاعتراضات .

المادة ٤٥ - أ - لا يجوز التأمين خارج المملكة على الأموال غير المنقولة الموجودة في المملكة ، كما لا يجوز التأمين خارج المملكة على الأموال المنقولة الموجودة في المملكة أو الواردة اليها .

ب- يجوز اعادة التأمين داخل المملكة وخارجها من قبل المؤمن .

المادة ٤٦ - على الشركة أن تقدم للمؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين نسخاً من هذه العقود كما يترتب عليها أن تقدم للمؤمن له أو المستفيد نسخة من أي من البيانات الواجب تقديمها الى المراقب بعد موافقته .

المادة ٤٧ - أ - مع مراعات الأحكام الخاصة بالفروع والوكالات في هذا القانون يجوز للشركة فتح فروع أو وكالات لها في أنحاء المملكة وفي خارجها على أن تقوم باعلام المراقب مسبقاً بذلك وبدفع الرسوم المقررة .

ب- يكون المركز الرئيسي للشركة الأردنية مسؤولاً عن أعمال الفروع والوكالات التابعة له كما يكون كل من وكيل التأمين المعتمد ومدير فرع الشركة الأجنبية في المملكة مسؤولاً عن أعمال الوكالات التابعة له .

ج - يعتبر المركز الرئيسي للشركة الأجنبية مسؤولاً عن أعمال وكيل التأمين المعتمد أو مدير الفرع . وتلتزم الشركة بجميع الالتزامات المترتبة على عقودها .

المادة ٤٨ - أ - على الشركة ان تحتفظ في المملكة بالأموال والاحتياطيات وفقاً لما يلي :

١ - اذا كانت الشركة تمارس التأمين على الحياة أو تأمين الادخار وتكوين الأموال . فتحتفظ بكامل الاحتياطي الحسابي الخاص بالعقود المبرمة والسارية في المملكة وللوزير في ضوء الأوضاع الاقتصادية في المملكة أن يخفف نسبة ما يجب الاحتفاظ به من ذلك الاحتياطي الى ما لا يقل عن (٥٠ ٪) .

٢ - اذا كانت الشركة تمارس التأمين ضد اخطار النقل ، فيجب عليها الاحتفاظ باحتياطي للاخطار السارية بما لا يقل عن (٣٠ ٪) من المجموع الاجمالي للأقساط المتحققة في المملكة عن هذا النوع من التأمين حتى نهاية السنة المالية للشركة .

هكذا من المأمول

٣ - إذا كانت الشركة تمارس التأمين ضد الحريق أو الحوادث أو أي نوع آخر من أعمال التأمين فيجب عليها الاحتفاظ باحتياطي للأخطار السارية بما لا يقل عن (٤٠٪) من المجموع الاجمالي للأقساط المتحققة في المملكة عن كل نوع من أنواع التأمين المشار إليها حتى نهاية السنة المالية للشركة .

ب - يصدر الوزير تعليمات يبين فيها قواعد وأوجه توظيف الأموال والاحتياطيات المنصوص عليها في هذه المادة على أن تحسب الوديعة ضمن هذه الأموال المستثمرة .

ج - يصدر الوزير تعليمات يحدد فيها الأسس التي يسمح للشركات بموجبها أن تحول الأموال الى معيدي التأمين .

المادة ٤٩ - على الشركة أن تحتفظ في نهاية كل سنة مالية باحتياطي للدعوات تحت التسوية ويقدر في نهاية السنة المالية باجمالي المطالبات المقدمة من المؤمن لهم بعد تنزيل المطالبات المشكوك فيها وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٠ - أ - يجب ان يقابل الاحتياطيات المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذا القانون سيوله نقدية واستثمارات في الأسهم والسندات وغيرها .

ب - يحدد هامش القدرة المالية للشركة بقرار من الوزير .

المادة ٥١ - لا يجوز اصدار عقود تأمين إلا من الشركة وذلك تحت طائلة البطلان وتصدر العقود في المملكة باللغة العربية لجميع انواع التأمين ، ويجوز أن تدرج إلى جانبها ترجمة دقيقة بلغة أجنبية ، وفي حال الخلاف حول تفسير عقد التأمين يعتمد النص العربي .

المادة ٥٢ - أ - تعاقب الشركة التي تمارس أعمال التأمين قبل حصولها على الاجازة بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كما يعاقب مديرها العام أو الوكيل المعتمد أو مدير الفرع (حسب مقتضى الحال) بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين ولا تقل عن ثلاثة أشهر وتشدّد العقوبة في حالة التخلّص عن ان لا تزيد عن ضعف حدها الاعلى .

ب - تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في حالة ممارسة أعمال التأمين خلال مدة ايقاف الاجازة أو بعد انقضاءها أو بعد صدور قرار بعدم تجديدها .

ج - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ولا تقل عن شهر واحد أو بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلتا العقوبتين كل من يصدر عقد تأمين غير مقرر أو عقداً يتضمن شرطاً أو تعديلاً لم يوافق عليه وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٥٣ - يجوز فرض التأمين الاجباري ضد بعض الأخطار وتحدد شروطه وأحكامه العامة وحدود المسؤولية فيه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٥٤ - أ - تسوى الحوادث البسيطة للمركبات التي تنتج عنها اضرار مادية ضمن الحد المقرر بمقتضى هذه المادة برجوع كل من أطراف الحادث الى الشركة التي يترتب عليها دفع قيمة تلك الاضرار دون تنظيم تقرير للحادث (كروكي) وذلك باستثناء الحوادث التي تلحق خسائر بالأموال العامة أو التي تنطوي على مخالفة جسيمة لقانون السير المعمول به .

ب - يصدر الوزير التعليمات التي تبين الحد المقرر للحادث الذي يعتبر بسيطاً لغايات تطبيق أحكام هذه المادة وتحديد الأسس والاجراءات الواجب اتباعها في تسوية الحوادث التي تنطبق عليها تلك الاحكام .

المادة ٥٥ - لا يسمح لوكيل التأمين المعتمد أو لفرع الشركة الأجنبية العامل في المملكة أن يتحمل أكثر من نسبة ٥٪ من اجمالي الاقساط المتحققة سنوياً عن عمله في المملكة للمساهمة بمصاريف المركز الرئيسي بما في ذلك الخدمات الادارية والفنية التي يقدمها المركز .

المادة ٥٦ - بالرغم مماورد في أي قانون آخر بما في ذلك قانون الشركات المعمول به لا يجوز السماح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٥٧ - للوزير بناء على تنسيب المراقب أن يصدر تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية يحدد بموجبها اجراءات الكشف على المضاعف وسائر الاشياء لتقدير قيمة التعويض عن الأضرار التي لحقت بها والمشمولة بعقود التأمين وتحديد اتعاب أعضاء اللجان التي تشكل لهذه الغاية .

المادة ٥٨ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة « ج » من المادة ٥٧ من هذا القانون يترتب على كل شركة عاملة في المملكة أن توفّق أوضاعها مع أحكامه الأخرى ، وذلك خلال مدة اقصاها سنتان من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والا اعتبرت غير مجازة لتعاطي أعمال التأمين ومجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تمديد تلك المدة بما لا يزيد على سنتين أخريين .

المادة ٥٩ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار تعليمات يلزم بموجبها شركات التأمين العاملة في المملكة باعادة التأمين لدى شركات اعادة التأمين المحلية وتحديد الأسس ونسب اعادة التأمين الواجب تطبيقها .

المادة ٦٠ - للوزير بناء على تنسيب المراقب ان يصدر التعليمات والقرارات المتعلقة بتنظيم أعمال التأمين بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه ، على ان تنشر في الجريدة الرسمية :

المادة ٦١ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك تحديد الرسوم الواجب استيفاؤها بمقتضاها .

هكذا من العمل

المادة ٦٢ - يلغى قانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ واحكام اى تشريع اخر تتعارض مع احكام نصوص هذا القانون .

المادة ٦٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١١/١١

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عراير	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السلاكت	وزير المواصلات د. محمد عصفوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داويده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله القابلسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كامل المعلاوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشري
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله التيسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٦ قانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٦٠ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

هكذا من الأهل

نحسب للملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والشيوخ
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٤

قانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية

المادة (١) :-

يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير	:	وزير التكوين
المؤسسة	:	المؤسسة الاستهلاكية المدنية
المجلس	:	مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس	:	رئيس مجلس ادارة المؤسسة
المدير العام	:	مدير عام المؤسسة
المستفيد	:	الموظف المعين في احدى الوزارات او الدوائير او المؤسسات الحكومية المدنية بوظيفة مصنفة او غير مصنفة او براتب مقطوع او بعقد والتثالث الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء تطبيق هذا القانون عليهم بما في ذلك المتقاعدين .

المادة (٣) :-

١ - تؤسس في الملكة مؤسسة تسمى (المؤسسة الاستهلاكية المدنية) ترتبط بالوزير وتتبع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ، ولها ان تقوم بهذه الصلة بجميع التصرفات والاجراءات القانونية والقضائية وان تنيب عنها النائب العام او اي شخص اخر لهذه الغاية .

ب - يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان ، ولها ان تنشئ فروعاً ومكاتب واسواقاً لها في اي مكان في الملكة .

المادة (٤) :-

تنفذ بالمؤسسة المهام والواجبات التالية :-

- توفير المواد الغذائية والاستهلاكية على اختلاف انواعها للمستهلكين بأسعار مناسبة .
- انشاء الاسواق والمستودعات والمخازن والمعارض والمنشآت اللازمة للمؤسسة .
- انشاء اية مصانع او مؤسسات او شركات لانتاج المواد والبضائع الاستهلاكية التي تقوم بالتداول بها والمساهمة في مثل تلك المصانع او المؤسسات او الشركات بموافقة مجلس الوزراء .

المادة (٥) :-

١ - يتألف المجلس من الوزير رئيساً ومدير عام المؤسسة نائباً للرئيس وعضوية مندوب عن كل من :-

- وزارة المالية / الجمارك
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة التكوين
- وزارة الزراعة
- البنك المركزي الاردني

ب - يعين اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير بعد الاستئناس بآراء الوزارات والجهات الرسمية التي يطلونها لمدة ثلاث سنوات، وتنتهي عضويتهم بالطريقة ذاتها ويقتطع ان لا تقل درجة اي منهم عن الثالثة .

ج - تحدد مكافآت اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب الوزير على ان لا تتجاوز الحد المنصوص عليه في نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة (٦) :-

يجتمع المجلس مرة واحدة في كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضره خمسة من اعضاءه بمن فيهم الرئيس او نائبه ، وتتخذ قرارات المجلس بالأجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي يؤيده رئيس الجلسة .

المادة (٧) :-

رئيس المجلس يمثل المؤسسة في علاقاتها مع الغير .

المادة (٨) :-

يتولى المجلس ادارة شؤون المؤسسة والاشراف على اعمالها ، وتناط به جميع الصلاحيات والمهام اللازمة بها في ذلك :-

- وضع السياسة العامة للمؤسسة واعداد البرامج والخطط اللازمة لتطويرها وتنفيذها .
- تحديد انواع المواد الاستهلاكية اللازمة للمؤسسة وتزويدها بها ومصادرها ومجلس الوزراء بتنسيب من المجلس اضافة اية مواد اخرى غير استهلاكية الى تلك الانواع .
- التصرف بالبضائع غير الصالحة والثالثة او الكاسدة بالطريقة التي يراها مناسبة .
- الحصول على القروض الداخلية والخارجية بموافقة مجلس الوزراء .
- ابرام العقود والاتفاقيات الخاصة بها وتوقيع من ينوب عنه بالتوقيع عليها .
- ١ - الموافقة على مشروع الموازنة العامة للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء للتصديق عليها .
- ٢ - اقرار الميزانية العامة والحسابات الختامية السنوية والتقرير السنوي المرفق بها .
- اعداد مشاريع الانظمة اللازمة .

المادة (٩) :-

يعين المدير العام وتنهي خدماته بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .

المادة (١٠) :-

يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

- تطبيق السياسة العامة التي يسميها المجلس ، وتنفيذ القرارات التي يصدرها .
- ادارة الجهاز التنفيذي للمؤسسة والاشراف على اعمال الموظفين والمستفيدين فيها .

هكذا من الأهل

- ج . ١ - اعداد مشروع الموازنة العامة للمؤسسة وعرضها على المجلس .
 ٢ - اعداد الميزانية العامة والحسابات الختامية السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس .
 د . اية صلاحيات مالية وإدارية أخرى تناط به بمقتضى الانظمة التي تصدر تنفيذا لحكم هذا القانون .
 هـ . اية صلاحيات أخرى يفوضها له المجلس .

المادة (١١) :

- يحدد مجلس الوزراء راس مال المؤسسة على أن تعتبر العناصر التالية من راسمالها :
 ١ . المبلغ الذي يخصمه لها مجلس الوزراء .
 ب . اية إيرادات ترد للمؤسسة ويقر مجلس الوزراء قبولها .
 ج . الأرباح التي تحققها المؤسسة من أعمالها .

المادة (١٢) :

تتمتع المؤسسة بجميع الامناءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة (١٣) :

تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون للمؤسسة حق التملك للأموال المنقولة وغير المنقولة وشرائها وبیمها والتصرف بها واستيراد جميع انواع البضائع والمواد واللوازم الخاصة بها ونقلها واجراء العقود والاتفاقيات اللازمة لذلك .

المادة (١٤) :

يجوز انتداب أو اعارة أي موظف في الحكومة أو أية مؤسسة عامة للعمل في المؤسسة لقاء الرواتب والمكافآت التي يقررها المجلس .

المادة (١٥) :

- ١ . تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها اصول المحاسبة التجارية الحديثة ومبادئها .
 ب . يعين المجلس في بداية كل سنة مالية هيئة محاسبة أهلية لتدقيق حسابات وسجلات المؤسسة مقابل الاجر الذي يحدده المجلس ويرفع نسخة من تقرير هذه الهيئة الى ديوان المحاسبة .

المادة (١٦) :

- ١ . لمجلس الوزراء بناء على تشييب المجلس اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بالامور المالية والإدارية واللوازم وشؤون الموظفين والمستخدمين وصناديق الادخار والاسكن الخاصة بهم وتحديد افراد عائلته المستفيد .
 ب . الى أن تصدر الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يمارس المجلس مباشرة جميع الصلاحيات والمهام المالية والإدارية في المؤسسة بما في ذلك شؤون الموظفين وتعيينهم وتحديد رواتبهم وحقوقهم وواجباتهم واصلاح التعليمات والتصورات لذلك بصورة تكلل بسر اقبال المؤسسة وتحقيق اهدافها .

المادة (١٧) :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

١٩٨٤/١١/١١

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير الامارات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية عبد خلف داوود	وزير الشؤون البلدية والغروية والبيئة المهندس حمد الله التابسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عودة
وزير الصحة د. كامل العجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

هكذا من المأهل

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٦ قانون مؤسسة المناطق الحرة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٣٤) الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٧/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيها يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٩ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

هكذا من الأهل

نحن الحسين بن علي بن عبد الله بن الحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واصافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤

قانون مؤسسة المناطق الحرة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة المناطق الحرة لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

الوزير	:	وزير المالية
المناطق الحرة	:	المناطق التي تنشأ في المملكة بمقتضى احكام هذا القانون .
المدير العام	:	مدير عام مؤسسة المناطق الحرة
المدير	:	مدير المنطقة الحرة
المؤسسة	:	مؤسسة المناطق الحرة المشكلة بموجب احكام هذا القانون
المجلس	:	مجلس ادارة المؤسسة .
البضائع	:	جميع السلع والمواد مهما كان نوعها .

المادة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة المناطق الحرة) ترتبط بالوزير وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري، ولها ان تقوم بهذه المهمة بجميع التصرفات والاجراءات القانونية وان تنيب عنها النائب العام او اي شخص اخر تعينه لهذه الغاية .
ب - يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان، ولها ان تنشئ فروعاً لها في اي مكان في المملكة .

المادة ٤ - تنفذ بالمؤسسة المهام والواجبات التالية :

- انشاء المناطق الحرة والمناطق الحرة .
- اقلية المستودعات والمخازن والمنشآت اللازمة للمناطق الحرة وتطويرها بما يؤدي الى نمو هذه المناطق وازدهارها بما في ذلك المناطق الحرة المشتركة .
- ادارة واستثمار المناطق الحرة وتطويرها ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني ، وتنمية المبادلات التجارية الدولية ، وتجارة الترانزيت والصناعة التصديرية .
- تنفيذ الشروط والاحكام الخاصة بالرقابة الجبركية ورقابة القطع وتأمين المنشآت اللازمة لهذا الغرض .

المادة ٥ - لا يسمح بتخزين البضائع المارة بالترانزيت عبر المملكة الا في المناطق الحرة فيها .

المادة ٦ - ١ - يتألف مجلس ادارة المؤسسة من وزير المالية رئيساً ومدير عام المؤسسة نائباً للرئيس وعضوية مندوب عن كل من :

- ١ - وزارة الصناعة والتجارة
- ٢ - وزارة المالية / الجبارك
- ٣ - وزارة النقل
- ٤ - البنك المركزي

ب - يعين الاعضاء بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٧ - يتولى المجلس إدارة شؤون المؤسسة والإشراف على أعمالها وتنظيمه لذلك الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة ، بما في ذلك :

- وضع السياسة العامة للمؤسسة .
- اعداد الخطط والبرامج الخاصة بتطوير المناطق الحرة وتنميتها .
- التنظر في طلبات استثمار المناطق الحرة في اقامة المشاريع الصناعية والتجارية والتخزين .
- وضع الترتيبات الخاصة بامور التامين في المناطق الحرة .
- تحديد بدل الخدمات في المناطق الحرة بموافقة مجلس الوزراء .
- عقد القروض وابرام الاتفاقيات الخاصة بموافقة مجلس الوزراء .
- الموافقة على مشروع الموازنة العامة للمؤسسة ورمعها الى مجلس الوزراء للتصديق عليها .
- اعداد مشاريع الانظمة .

المادة ٨ - ١ - يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه كلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضره اربعة من اعضائه بمن فيهم الرئيس او نائبه . ويصدر قراراته بالاجماع او بالاكثريه ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي يؤيده الرئيس .

ب - تحدد مكلفات اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتسليم من الوزير .

المادة ٩ - رئيس المجلس يمثل المؤسسة مع الغير .

المادة ١٠ - يعين المدير العام وينهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء على ان يقتزن القرار بالارادة الملكية .

المادة ١١ - يتولى المدير العام المهام والصلاحيات المالية

- تطبيق السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس ، وتنفيذ القرارات التي يصدرها .
- ادارة الجهاز التنفيذي للمؤسسة والإشراف على اعمال الموظفين والمستخدمين فيها .
- اعداد مشروع الموازنة العامة للمؤسسة وعرضها على المجلس .
- انه صلاحيات يفوضها اليه المجلس او تنص عليها الانظمة التي تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٢ - تتكون الموارد المالية للمؤسسة من :

- بدلات الانجاز والاشغال المؤقت للاراضي والمعارات التي تملكها المؤسسة .
- عوائد الخدمات التي تقدمها المؤسسة المحددة في نظام الاستثمار .
- المبالغ التي تخصص لها في الموازنة العامة .
- القروض التي تحصل عليها المؤسسة .
- اية ايرادات اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١٣ - تتمتع المؤسسة بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٤ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات المؤسسة ، وللمجلس الوزراء عند الضرورة تعيين محاسب حسابات قانوني خاص لذلك الغرض ، على ان يقدم تقريره لديوان المحاسبة .

المادة ١٥ - بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام اخبر بحق المؤسسة ان تزيد بدل ايجار منشأتها او عقاراتها المؤجرة كل ثلاث سنوات مرة واحدة على الاكثر بما لا يتجاوز نسبة التضخم او معدل ارتفاع الاسعار الذي يملئه البنك المركزي بين الحين والاخر مع مراعاة شروط العقد في الامور الاخرى .

المادة ١٦ - اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون نقول الى المؤسسة جميع المنشآت والمعارات والحقوق والامتيازات المائدة للمنطقة الحرة في العتبة ، وتحمل المؤسسة الالتزامات المترتبة عليها ، ويعتبر جميع موظفي المنطقة الحرة في العتبة مستخدمينها وعملها من ملاك المؤسسة ، وينتقلون اليها بجميع الحقوق والامتيازات المستحقة لهم .

المادة ١٧ - ١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية واللوازم ومتاولات الاشغال وشؤون الموظفين والمستخدمين وصناديق الادخار الخاصة بهم والاحكام الخاصة بادارة وشروط استثمار المناطق الحرة والاجراءات الجبركية والامنية فيها . والى ان تصدر هذه الانظمة تبقى الانظمة الخاصة بالمنطقة الحرة في العتبة سارية المفعول وتطبق على المؤسسة الى الذي لا تعارض فيه مع احكام هذا القانون .

ب - يجوز ان تشمل الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة على نصوص يفرض العقوبات على المخالفات التي ترتكب ضد احكام هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه ، وعلى التعويضات والغرامات المالية التي يتوجب دفعها مقابل اجراء المخالعة او الضربة عليها والاجور والمكافآت التي تدفع لمكتسفي تلك المخالفات .

المادة ١٨ - مع مراعاة احكام الفقرة (ا) من المادة ١٧ من هذا القانون ، يلقى اي قانون او مرسوم آخر الى الذي الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفين بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/١١/١١

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العنتاني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقتضات الاسلامية عبد خلف داووديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبدالله النابلسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عودة
وزير الصحة د. حامد العجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله التسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير النقل فرحي عبيد
			وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

هكذا من الأهل

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٠ الصادر بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٩ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقتره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٩ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

هكذا من الأهل

نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصفاه الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٦ من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ز) بالنص التالي اليها :-
(ز - توثيق الصلات مع اطباء الاسنان الاردنيين في خارج المملكة ومع نقابات وجمعيات طب الفم والاسنان العربية والاجنبية) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١١ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١١

١ - على المجلس خلال ثلاثين يوما من تلقيه طلب الانتساب ان يصدر قرارا بالقبول او الرفض، وان يبلغ قراره للطلاب والوزير واذا لم يصدر المجلس قراره خلال هذه المدة فيعتبر ذلك قرارا برفض الطلب .

ب - يكون قرار المجلس المشار اليه في الفقرة (ا) من هذه المادة قابلا للطعن لدى محكمة العدل العليا .

ج - يقرر الوزير ترخيص الطالب خلال شهر من تاريخ تلقيه قرار المجلس لمدة سنة واحدة ويتجدد الترخيص تلقائيا ما لم يقدم المجلس اعتراضا خطيا على ذلك .

د - ينشر اسم الطبيب المرخص في الجريدة الرسمية .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٢ - تستوفي النقابة عند قبولها طلب الانتساب رسوم التسجيل والممارسة حسب انظمة الداخلية المعمول بها .

المادة ٥ - تعدل المادة ٢٠ من القانون الاصلي كما يلي :-

١ . بالفاء الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بالنص التالي :-

ج - كل طبيب او ممرض مسجل يتأخر بدون عذر يقبله المجلس عن دفع الرسوم المقررة بعد موعد نشر الجدول يدفع مبلغا اضافيا يساوي نصف تلك الرسوم .

٢ . باضافة الفقرة (ز) بالنص التالي اليها :-

ز - للمجلس حق تأجيل دفع الرسوم لمدة شهرين .

المادة ٦ — يلغى نص المادة ٢١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :—

المادة ٢١ — ١ — يشطب اسم الطبيب من السجل بقرار من مجلس النقابة في الحالات التالية :

١. عند وفاته .
 ٢. عند نقل اسمه لسجل الأطباء المتقاعدين .
 ٣. إذا صدر بذلك قرار تأديبي قطعي .
 ٤. إذا امتنع عن دفع الرسوم الواجب أدائها وفق القانون والانظمة الصادرة بوجبه بعد تليفه بدفعها خلال المدة المقررة في قانون وانظمة النقابة .
 ٥. إذا ثبت للمجلس ان ايا من شروط الانتساب غير متوفرة أو غير صحيح .
 ٦. إذا تخلف عن أداء القسم المنصوص عليه في المادة ١٩ من هذا القانون .
- ب — يكون قرار الشطب قابلاً للطعن أمام محكمة العدل العليا .
- ج — يعاد تسجيل الطبيب الذي يتم شطب اسمه إذا زالت اسباب الشطب أو الغي قرار الشطب المطعون فيه وذلك بعد أداء الطبيب للالتزامات المترتبة عليه حتى تاريخ الشطب ودفع رسوم تسجيل جديدة .

المادة ٧ — يلغى نص الفقرة (١) من المادة ٢٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :—

١ — يحظر على الطبيب أو الممارس فتح أكثر من عيادة في المملكة إلا أنه يجوز لطبيب صاحب عيادة أن يعمل في عيادة زميله المنقبة منها مدة لا تزيد عن شهرين في السنة شريطة اشعار المجلس بذلك .

المادة ٨ — تعدل الفقرة (١) من المادة ٣٠ من القانون الأصلي بإضافة البند ٤ التالي إلى آخرها :—

٤. نظام صندوق تعاوني للأطباء .

المادة ٩ — يلغى نص الفقرة (١) من المادة ٣٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :—

٣٤ — ١ — يتم نصاب جلسات الهيئة العامة بحضور الاكثية المطلقة للاعضاء المسجلين في سجل يعد للاعضاء المقيمين في المملكة بصورة فعلية ودائمة على أن يكونوا قد سددوا جميع الرسوم السنوية والعوائد المطلوبة للنقابة ، فإذا لم تجتمع هذه الاكثية في المرة الاولى تجدد الدعوة ثانية للاجتماع يعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الاول على الأكثر ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين .

المادة ١٠ — يلغى نص الفقرة (١) من المادة ٣٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :—

المادة ٣٥ — ١ — يكون انتخاب النقيب واعضاء المجلس سرياً ويجري تحت اشراف وكيل وزارة الصحة أو من ينوبه خطياً وتوجه الدعوة اليه لحضور الاجتماع قبل موعده بمدة لا تقل من سبعة أيام .

٢. يتم انتخاب النقيب واعضاء المجلس في آن واحد وعلى ورقتين منفصلتين ، ويشترط للوزير مركز النقيب حصول المرشح له على الاكثية المطلقة للحاضرين من أعضاء الهيئة العامة ، وإذا لم يحصل أحد المرشحين على تلك الاكثية في المرة الاولى ، يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها ويعتبر فائزاً بالركب من حصل على أكثر الاصوات .

٣. لما اعضاء المجلس يتم انتخابهم بالاكثية التي يحصلون عليها وإذا حصل المرشحون للمعضية على عدد متساو من الاصوات ، يعتبر فائزاً الا انهم في الانتساب للنقابة .

٤. تنتخب الهيئة العامة ثلاثة من اعضائها من غير المرشحين للانتخاب لمساعدة وكيل الوزارة في عملية الانتخاب والفرز .

المادة ١١ — تعدل المادة ٤٧ من القانون الأصلي بإضافة الفقرة ١٤ التالية إلى آخرها :—

١٤ — انتداب عضو أو أكثر من أعضاء النقابة لإجراء التفتيش على عيادات الأطباء .

المادة ١٢ — تعدل المادة ٦١ من القانون الأصلي بالعناصر الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :—

د — يرفع المحقق تقريره إلى النقيب لعرضه على المجلس الذي يقرر استناداً للتحقيق إما حفظ القضية أو إحالتها لمجلس التأديب .

المادة ١٣ — تعدل الفقرة (١) من المادة ٦٩ من القانون الأصلي بإضافة كلمة (والمجلس) بعد عبارة (يحق للمشتكي) .

المادة ١٤ — تعدل المادة ٧٨ من القانون الأصلي كما يلي :—

١. بإلغاء البند ٦ من الفقرة (١) منها .
٢. بإضافة الفقرة (ج) التالية إلى :—

ج — يحول ٢٥٪ من الدخل السنوي للنقابة إلى صندوق التقاعد .

الحسين بن طلال

١٩٨٤ / ١١ / ٧

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمتنسبات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس عبداللّه التالبي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كامل المعجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله السور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الإسكان العامة المهندس رائف نجم

هكذا من الأهل

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور لحيل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٤ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٩٨ الصادر بتاريخ ١٩٢٤/٧/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيها يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٨ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

هكذا من الأهل

نحو مشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي وتأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٢٤) ويقرأ مع القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من القانون الاصلي بالفناء الفقرات (ج - ح) منها والاستعاضة عنها بالفقرات التالية :

ج - تعتبر الخدمة السابقة للضباط والامراء العاملين في القوات المسلحة عند نفاذ هذا القانون خدمة مقبولة للتقاعد على ان تدفع المعاشات التقاعدية عنها بنسبة ٧٪ وعلى اساس الراتب الاساسي

د - تعتبر خدمات الامراء الذين يلتحقون في الخدمة بعد نفاذ هذا القانون خدمة مقبولة للتقاعد .

هـ - اذا اعيد فرد الى الخدمة فلا تعتبر خدماته السابقة مقبولة للتقاعد الا ما كان منها مقبولا للتقاعد بموجب القوانين السابقة .

المادة ٣ - تعدل المادة ٥ من القانون الاصلي بالفناء ما ورد في الفقرة (ا) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - تقتطع المعاشات التقاعدية بنسبة ٧٪ من الراتب الاساسي للضباط والفرد .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٠ من القانون الاصلي :

١ - بالفناء عبارة (او الفرد) الواردة في الفقرة (ب) منها .

ب - باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :

ج - اذا انتهت خدمة الفرد لاي سبب كان ما عدا الاستقالة وكانت خدمته المقبولة للتقاعد ست عشرة سنة او اكثر يعطى راتب تقاعد بموجب احكام هذا القانون ، واذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن ست عشرة سنة يعطى مكافأة قدرها (١٢/١) من راتبه الشهري الاساسي الاخير عن كل شهر من خدمته .

المادة ٥ - تعدل المادة ١٢ من القانون الاصلي باضافة الفقرة (هـ) التالية الى اخرها :

هـ - الاب شريطة ان يكون المتوفى امزيا او المعيل الوحيد لوالده .

المادة ٦ - تعدل المادة ٢٢ مكررة من القانون الاصلي بالفناء ما ورد في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ح - ١ .

اذا انتهت خدمة ضابط او فرد لمعجزه عن القيام بواجباته بسبب العمليات الحربية وثابت ذلك بقرار من اللجنة الطبية العليا خصص له نصف راتبه الشهري الاخير ، واذا وجد بالضابط ان الراتب الذي يستحقه بموجب هذا القانون يزيد عن النصف ، خصص له الراتب الاكبر مضاعفا اليه ما يستحقه من راتب اعتلال بموجب الفقرة (ب) من المادة ١١ من هذا القانون ، ويشترط ان لا يقل الراتب الشهري مع راتب الاعتلال عن خمسين ديناراً كحد ادنى لمن كانت قدرته على اعادة نفسه قد تمطلت تعطيلاً (كلياً) واربعين ديناراً

إن كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلًا (جسيما) وثلاثين دينارا لمن كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلًا (جزئيا) وخمسة وعشرين دينارا لمن كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلًا (خفيفا) وذلك بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار مدة خدمته .

٢. اذا انتهت خدمة ضابط أو فرد لعجزه عن القيام بواجباته العسكرية بسبب تيباه بوظيفته وبدون خطأ منه ، وتأييد ذلك بقرار من اللجنة الطبية العليا ، خصص له نصف راتبه الشهري الاخير ، واذا وجد ان الراتب الذي يستحقه بموجب أحكام هذا القانون يزيد على النصف خصص له الراتب الاكبر مضافا اليه ما يستحقه من راتب الاعتلال بموجب الفقرة ٣ من المادة ١١ من هذا القانون ويشترط ان لا يقل الراتب الشهري مع راتب الاعتلال عن اربعين دينارا كحد ادنى لمن كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلًا كليًا وثلاثين دينارا كحد ادنى لمن كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلًا جزئيا ، وعشرين دينارا لمن كانت قدرته على اعادة نفسه قد تعطلت تعطيلًا جزئيا وذلك بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار مدة خدمته .

٣. يتمتع المذكورون بالبندين (٢١) السابقين بالمعالجة المجانية في المستشفيات الحكومية والعسكرية مدى الحياة .

المادة ٧ - تعدل المادة ٢٦ من القانون الاصلي -

أ - بإضافة عبارة (أو فرد) بعد عبارة (اذا اعيد ضابط) الواردة في مطلع الفقرة (١) منها .

ب - بإلغاء عبارة (للضابط) الواردة في نهاية الفقرة (١) منها .

المادة ٨ - تستبدل عبارة (اثني عشر سنة) اينما وردت في القانون الاصلي بعبارة (ست عشرة سنة) .

١٩٨٤/١١/١١

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان حورار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير المواسلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله أنابلسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كابل المجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت مهور	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسع عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني القضاونه	وزير التخطيط د. عبدالله النيسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ قانون محل لقانون التقاعد العسكري المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/١ الى مجلس الامة داخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيها يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٥ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

هكذا من الأهل

نحسب الحسب للملكة المصرية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها :-

« على ان تعتبر الخدمة السابقة في الحرس الوطني للضباط والامراء العاملين في القوات المسلحة عند نفاذ هذا القانون » كما تعتبر خدمات الامراء السابقة في الدفاع المدني منذ سنة ١٩٥٦ خدمات مقبولة للتقاعد .

المادة ٣ - تعدل الفقرة ٧ من المادة العاشرة من القانون الاصلي بالنفاذ عبارة « اعيدت اليه العائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه » والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-

« يعطى مكافأة قدرها (١٢/١) من راتبه الشهري الاساسي الاخير من كل شهر من خدمته » .

١٩٨٤/١١/٧

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان عسرا	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد مبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاكيت	وزير المواصلات د. محمد مصطفى الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلك داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس همدالله القابلي	وزيرة الامم ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كامل المجولوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكيت مبرود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصالونه	وزير التخطيط د. عبداللہ النصور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

نحسب الحسب للملكة المصرية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٤
نأمر بوضع النظم الاتي :-

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٤

نظام اللوحات والاعلانات في منطقة امانة العاصمة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوحات والاعلانات في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٨٤) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٨٥ .

المادة ٢ - يكون للكتابات والعبارات التالية حيثما وردت في النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

منطقة الامانة	:	المنطقة الواقعة داخل حدود امانة العاصمة البلدية او التنظيمية .
الشخص	:	الشخص الطبيعي او المعنوي
الحرفة	:	اي تجارة او صناعة او مهنة او اي عمل اخر
المحل	:	المكان المخصص لممارسة حرفة
الاعلان	:	اي بانطه او كتابه او احرف نائرة او علامة او صورة او نقش او اشارة يقصد بها الدعاية او الترويج لاسم او محل او بضاعة او تجارة او مهنة او نشاط او اي شيء اخر ويشمل الاعلان المضاء بالكهرباء بصورة مستمرة او مقطعة والاعلان الثابت او المتحرك او البحول .

المادة ٣ - على الشخص الذي يمارس حرفة ضمن منطقة الامانة ان يضع على باب المحل الذي يمارس فيه عمله لوحة بالتصميم الذي توافق عليه الامانة مكتوبا عليها اسمه ونوع الحرفة التي يمارسها على ان تكون اللغة العربية هي اللغة البارزة وتعمل اي كتابة اخرى على اللوحة .

المادة ٤ - لا يجوز لاي شخص ان يعرض اعلانا على محله او على اللوحات المخصصة لهذه الغاية او على اي حائط او سطح او مكان اخر الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من امين العاصمة او من يفوضه .

المادة ٥ - تصدر اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في امانة العاصمة تعليمات لتنظيم عرض الاعلانات وتحديد اجراءات الحصول على التراخيص اللازماتها والنماذج المستخدمة فيها وفقا لما نص عليه في المادة (٤١) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٦ - يعمل بالترخيص الصادر بمقتضى احكام المادة ٤ من هذا النظام لمدة سنة وينتهي مفعوله في اليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون اول من كل سنة ويجدد خلال مدة اقصاها نهاية شهر شباط من السنة التالية ، ويجوز لامين العاصمة تجديد هذه المدة لشهر واحد عند الاقتضاء .

هكذا من الأهل

المادة ٧ - تستثنى الاعلانات واللوحات الحكومية والاعلانات العائدة للهيئات السياسية من الترخيص .

المادة ٨ - لا يجوز ان تشتمل اللوحة او الاعلان على ما ينمى الشعور القومي او الديني او يتنافى مع الاداب العامة او النظام العام ، وللمجلس الامانة في هذه الحالة ازالة اللوحة او الاعلان اذا رفض صاحبها ازلتها خلال المدة التي يحددها له المجلس باضافة الى تحميله المسؤولية الجزائية المترتبة على ارتكابه هذه المخالفة .

المادة ٩ - ١ - تستوفي امانة العاصمة من اللوحات او الاعلانات الرسوم التالية : -

١ - خمسة دنائير سنويا عن كل لوحة او اعلان لا تتجاوز مساحة اي منها نصف متر مربع .

٢ - عشرة دنائير سنويا عن كل لوحة او اعلان تتجاوز مساحة اي منها نصف متر مربع ولا تتجاوز مترا مربعا واحدا .

٣ - عشرة دنائير سنويا عن كل متر مربع او الجزء منه يزيد على المتر المربع الواحد من اللوحة او الاعلان .

ب - يزداد الرسم المنصوص عليه في الفقرة «ا» من هذه المادة بنسبة ٥٠٪ اذا كانت اللوحة او الاعلان مضاء .

ج - يستوفي من الاعلان المؤقت ربع الرسم السنوي المقرر لئله بمقتضى هذا النظام اذا كانت المدة التي سيعرض خلالها لا تزيد على ثلاثين يوما ويستوفي نصف ذلك الرسم اذا كانت مدة عرض الاعلان لا تزيد على ستة اشهر ، ويدفع الرسم السنوي كاملا عن الاعلان اذا زاد عرضه عن ستة اشهر وحتى سنة كاملة .

د - اذا تظف صاحب اللوحة او الاعلان من دفع الرسم المقرر في التاريخ المحدد لدفعه فيستوفي منه رسم اضافي بنسبة ٥٠٪ من مقدار الرسم الاصلي .

المادة ١٠ - مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ينص عليها اي قانون او نظام اخر يعاقب كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام بغرامة لا تتجاوز عشرة دنائير دون المساس بحق الامانة في ازالة المخالفة بالطرق الادارية وتحصيل التفتات من المخالف مضافا اليها ٢٥٪ كمصاريف ادارية .

المادة ١١ - يلقى « نظام اللوحات والاعلانات في عمان » رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ .

١٩٨٤/١١/١٨

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكيت	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمدالله التنايسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كميل المجولوني	وزير شؤون الارض المحطة شوكيت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبداللله النصور	وزير النقل فرحي عبيد	وزير الاسفان العامة المهندس رائف نجم

نعم الحسين لله ملك من المملكتة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٨

نابر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم « ٥٨ » لسنة ١٩٨٤

نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية

والشهادات في الجامعة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٢٤) من قانون الجامعة الاردنية رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام منح الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٨٤) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تمنح الجامعة الاردنية الدرجات العلمية والدرجات الفخرية والشهادات التالية : -

- درجة البكالوريوس
- درجة الماجستير
- درجة الدكتوراه
- درجة الدكتوراه الفخرية .

هـ - اية درجات علمية او درجات فخرية او شهادات اخرى يجري احداثها بقرار من مجلس العمداء .

المادة ٣ - ١ - يصدر مجلس العمداء تعليمات تحدد المتطلبات والشروط اللازمة لمنح الدرجات العلمية والشهادات ، وتبين الحقوق والتخصصات التي تمنح فيها كل درجة او شهادة .

ب - يصدر مجلس العمداء تعليمات تحدد المتطلبات والشروط اللازمة لمنح الدرجات الفخرية .

المادة ٤ - ١ - تمنح الدرجات العلمية والشهادات بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب من مجلس الكلية المختص او مجلس المركز المختص .

ب - تمنح الدرجات الفخرية بقرار من مجلس العمداء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة .

المادة ٥ - يلقى « نظام منح الدرجات العلمية والشهادات في الجامعة الاردنية » رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ .

١٩٨٤/١١/١٨

الحسين بن طلال

وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد العناني	وزير الثقافة والسياحة والآثار طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكيت	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمدالله التنايسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كamil المجولوني	وزير شؤون الارض المحطة شوكيت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبداللله النصور	وزير النقل فرحي عبيد	وزير الاسفان العامة المهندس رائف نجم

هكذا من المأجول

نحو الحسين للهدي ملك المملكة العراقية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١
نأمر بوضع النظام الآتي : —

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم

المادة ١ — يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة ٣ من النظام الأصلي بإلغاء تعريف كلمة (راتب) الوارد في الفقرة (د) منها — والاستعاضة منه بالتعريف التالي : —
د . راتب : الراتب الأساسي الشهري مضاعفاً اليه ربع هذا الراتب ولا يشمل العلاوات والمخصصات من أي نوع كانت .

المادة ٣ — يلغى نص المادة ٦ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

المادة ٦ —

١ . مع مراعاة أحكام المادة ٧ من هذا النظام يعتبر الأشخاص الآتي ذكرهم تابعين للتقاعد : —

١ . موظفي البلدية المصنفين .
٢ . موظفي البلدية المعيّنين بعمود إذا كانت مقودهم تنص على أن تكون خدماتهم تابعة للتقاعد .

ب . تحسب الخدمة التابعة للتقاعد من تاريخ تعيين الموظف في تلك الخدمة في البلدية على أن لا يخصم راتب تقاعد في أي حالة قبل أن تدفع مائدات التقاعد ككلية من الخدمة التابعة للتقاعد

المادة ٤ — يلغى نص الفقرة (أ) من المادة ٧ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

١ . تعتبر ثلثا مدة الخدمات غير المصنفة أو معدة أو بالراتب المتطوع التي تضاعها الموظف المصنف الموجود في الخدمة أثناء نفاذ هذا النظام مقبولة للتقاعد وذلك سواء كانت تلك الخدمات على حساب موازنة البلدية أو الموازنة العامة أو موازنة إحدى المؤسسات الحكومية أو ضريبة الممارف أو اجور العمل الإضافي أو على حساب المشاريع أو الأبحاث أو التأهين الصحي أو المخصصات المنوطة على أن يجري انتطاع المائدات التقاعدية على أساس الرواتب التي تضاعها الموظف خلال الظلن الآخرين من تلك الخدمات وعلى أن تسترد جميع المكافآت والتعويضات التي صرفت له سابقاً من هذه الخدمات وعلى أن تسترد جميع المكافآت باستثناء ما صرف له بموجب نظام الضمان الاجتماعي ومساهمته في صندوق الانذار للموظفين غير المصنفين ولا تدخل في الحساب أي خدمة قام بها الموظف قبل بلوغه الثامنة عشرة من عمره .

المادة ٥ — تعدل المادة ١٣ من النظام الأصلي على الوجه التالي : —

أ . يشطب عبارة (مكافأة مقدارها ١ من ١٢ من مجموع الرواتب التي تضاعها من كل سنة من سني خدماته) الواردة في الفقرة ١ منها والاستعاضة منها بالعبارة التالية : —
(مكافأة تعادل جزءاً من اثني عشر جزءاً من راتبه الشهري الآخر عن كل شهر كامل من خدمته السابقة لتاريخ شموله بقانون الضمان الاجتماعي) .

ب . بإضافة الفقرة ٣ التالية إليها : —

٣ — تسري على موظفي البلديات المتقاعدين الأحكام والتعليقات المتعلقة بالعلاوات التي يتقاضاها موظفو الحكومة المتقاعدون .

١٩٨٤/١١/٢١

الحسين بن طلال

وزير الخارجية ظاهر نشأت المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العمل احمد عبدالكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان هراير	رئيس الوزراء وزير الدفاع أحمد عبيدات
وزير الصناعة والتجارة د. جواد المقاتي	وزير الثقافة والسياحة والآثار ظاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمكتبات الاسلامية عبد خلف داوديه	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة المهندس عبدالله القابلسي	وزيرة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الصحة د. كاهل المعجلوني	وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية د. تيسير عبدالجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير الشباب د. هاني الخصاونه	وزير التخطيط د. عبدالله النصور	وزير الطاقة والكروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

هكذا من الأهل

نحو المحسن للمحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٨٤) ويترأ مع نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٨٥ .
- المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٢ :-
يستحق المحامي الحال على التقاعد راتباً تقاعدياً شهرياً بحسب بواقع عشرة فئات من كل سنة من مدة ممارسته المهنة المقبولة للتقاعد وما المحامي المتقاعد السابق فينتاقض هو أو خلفاؤه ما يعادل ٧٥٪ من ذلك المبلغ .
- المادة ٣ - يلغى نص الفقرة ١ من المادة ٢٥ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - عشرة فئات من كل سنة مارس فيها المهنة بممارسة فعلية .
- المادة ٤ - تعدل المادة ٢٨ من النظام الاصلي بالقضاء نص الفقرات ١ و ٥ و ٦ منها والاستعاضة عنها بما يلي :-
١ - اذا ترك ارملة واحدة فقط اخذت الراتب التقاعدي بكامله واذا ترك اكثر من ارملة واحدة دون ان يكون معهن احد اخر من المستحقين وزع الراتب التقاعدي بينهم بالتساوي .
٥ - اذا ترك ارملة او ارملة واحدة او اولاد اخذت ارملة او الارامل ثلث الراتب التقاعدي بالتساوي بينهم واخذ الولد او الاولاد والرصيد الباقي بالتساوي بينهم .
٦ - اذا ترك ارملة او ارملة ووالدين او احدهما اخذ والداها او احدهما الربع بالتساوي بينهم واخذت ارملة او الارامل الرصيد الباقي بالتساوي بينهم .
- المادة ٥ - تعدل الفقرة ١ من المادة ٣٧ من النظام الاصلي بالقضاء البنود ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ منها والاستعاضة عنها بما يلي :-
١ . (٥٠٠) خمسمائة دينار اذا كان المحامي المتوفي ممارساً للمهنة اثناء حياته ومتزوجاً .
ب . (٢٥٠) مائتان وخمسون ديناراً اذا كان المحامي المتوفي ممارساً للمهنة اثناء حياته وامزياً .
ج . (٢٥٠) مائتان وخمسون ديناراً اذا كان المحامي المتوفي متقاعداً عند وفاته .
- المادة ٦ - تعدل المادة ٣٨ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-
١ . بالقضاء عبارة (مائة دينار) الواردة في آخر الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثمائة) دينار .
ب . بالقضاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
ب - تتحمل الخزنة نصف ما يزيد عن عشرين ديناراً من نفقات المعالجة الطبية على ان لا يزيد على ثلاثمائة دينار .

المادة ٧ - تعدل المادة ٣٩ من النظام الاصلي بالقضاء عبارتي ثلاثمائة دينار و مائة دينار الواردتين فيها والاستعاضة عنهما بعبارتي ستمائة دينار و ثلاثمائة دينار على التوالي .

المادة ٨ - تعدل المادة ٤٨ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

- ١ . بالقضاء عبارة عشرين ديناراً الواردة في الفقرة ١ منها والاستعاضة عنها بعبارة اربعين ديناراً .
ب . بالقضاء عبارة عشرين ديناراً الواردة في الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنها بعبارة خمسين ديناراً .
ج . بالقضاء عبارة دينارين من كل سنة قضت ولم يمارس فيها المحابة الواردة في الفقرة ٤ منها والاستعاضة عنها بعبارة عشرة فئات من كل سنة قضت ولم يمارس خلالها المهنة بعد استبعاد اسمه من سجل المحامين المزاويلين .

المادة ٩ - يلغى نص الفقرة ١ من المادة ٥٠ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥٠ فقرة ١ :-

يترتب على كل محام عين وكيلاً عاماً او مستشاراً لشركة او مؤسسة او اكثر من الشركات والمؤسسات التي يوجب القانون تعيين وكيل او مستشار لها ان يدفع الى الخزنة رسماً سنوياً اضافياً على النحو التالي :-

- ١ . (٤٠) ديناراً اذا كان وكلاً او مستشاراً لشركة او مؤسسة واحدة .
ب . (١٠٠) ديناراً اذا كان وكلاً او مستشاراً لاثنتين من الشركات او المؤسسات او لشركة ومؤسسة .
ج . (١٨٠) ديناراً اذا كان وكلاً او مستشاراً لثلاثة من الشركات او المؤسسات او لثلاثة منها .
ويمنع مبلغ ثلاثين ديناراً عن كل شركة او مؤسسة تزيد على هذا العدد اذا اجيز له بصورة قانونية ان يكون وكلاً او مستشاراً لها .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١١/٢٨

وزير الخارجية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
ظاهر نشأت المصري	وزير العدل	وزير الداخلية	وزير الدفاع
احمد عبد الكريم الطراونة	سليمان عرار	احمد مبيدات	
وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة	وزير التربية والتعليم	وزير المواصلات
د. جواد الحناني	د. طاهر حكمت	حكمت السكاك	د. محمد عضوب الزين
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاعلام	وزير المالية
عبد خليف داويقة	المهندس حمد الله التابلسي	ليلى شرف	د. حنا عوده
وزير الصحة	وزير شؤون الارض المحتلة	وزير العمل والتنمية الاجتماعية	وزير الزراعة
د. كامل المجولوني	شوكيت محمود	د. تيسير عبدالجابر	محمد بشير
وزير الشباب	وزير التخطيط	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير النقل
د. هاني الخصاونة	د. عبدالله التيسور	د. هشام الخطيب	فرحي عبيد
			الاشغال العامة
			المهندس رالف نجم

املان
بطلان قانونيين مؤقتين
صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة لكل من :-

- ١ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٧٠٠) تاريخ ١٩٧٧/٥/١٦ .
- ٢ - قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٧٦٤) تاريخ ١٩٧٨/٣/١ .
- فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٤١) تاريخ ١٩٨٤/١١/١٨ المتضمن اعلان بطلان القانونيين المذكورين .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

كل من الأهل

تعليمات رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤
التعليمات المالية الخاصة بالمؤسسات التعليمية الداخلية
صادرة بالاستناد الى المادة (١٠) من نظام الاعاشة والسكن في
المؤسسات التعليمية الداخلية رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (التعليمات المالية الخاصة بالمؤسسات التعليمية الداخلية لسنة ١٩٨٤) ويعمل بها من تاريخ صدورها .

المادة الثانية : يكون للكليات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه بالم
تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة التربية والتعليم
الوزير : وزير التربية والتعليم
المؤسسة التعليمية : كلية المجتمع أو المدرسة الحكومية التي فيها قسم داخلي
الداخلية :
بذل الخدمات : ائمان المياه والكهرباء والتدفئة التي تدعمها الوزارة

المادة الثالثة : ١ - يسمح للفئات التالية بالسكن المجاني في القسم الداخلي وتناول وجبات الطعام اليومية مجاناً :

- ١ - مراقب القسم الداخلي
- ٢ - المعلمون المشرفون على أنشطة القسم الداخلي
- ٣ - مشرفو الصيانة في المدارس الصناعية
- ٤ - المعلمون المشرفون على أقسام الإيقار والدواجن في المدارس الزراعية .
- ٥ - الطهارة ومساعدوهم .
- ٦ - عمال المطابخ
- ٧ - عمال الإيقار والدواجن في المدارس الزراعية .
- ٨ - عمال الموتورات .

ب - تحدد أعداد الموظفين والمستخدمين المشمولين في الفقرة (١) من هذه المادة سنوياً بقرار من الوزارة على ضوء الحاجة والامكانيات .

المادة الرابعة : يستوفى من الطالب غير الملتزم بمقابل السكن وبدل الاجار الشهري وفقاً لما يلي :

عدد الطلاب في الغرفة	الاجرة التي يدفعها الطالب
١ ٧ طلاب فأكثر	١٥ ديناراً
ب ٤ طلاب فأكثر	١٧ ديناراً
ج ٣ طلاب	٢٠ ديناراً
د ٢ طالبين	٢٥ ديناراً

المادة الخامسة : يستوفى من المعلم الاعزب الذي لا يتكفها أعمال الاشراف على أنشطة القسم الداخلي مقابل السكن وبدل الاجار الشهري وفقاً لما يلي :

عدد المعلمين في الغرفة	الاجرة التي يدفعها المعلم
١ ٤ معلمين فأكثر	١٥ ديناراً
ب ٣ معلمين	٢٠ ديناراً
ج ٢ معلمين	٢٥ ديناراً

المادة السادسة : ١ : يستوفى من المعلم المتزوج القادمين خارج المحافظة أو اللواء ٥٠٪ من بدل الاجار السنوي لوحدة السكن التي يشغلها مع الزوجة على أساس ان اجرة المتر المربع الواحد من مساحة البناء خمسة دنائير سنوياً .

ب : يستوفى من المعلم المتزوج اذا كان من مواطني المحافظة او اللواء ٧٥٪ من بدل الاجار المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة السابعة : يجري اقتطاع بدل الاجار المستحق بموجب المادتين (٦٤٥) من هذه التعليمات شهريا من راتب المعلم .

المادة الثامنة : يستوفى من المعلم المتزوج بدل الخدمات على الوجه التالي :

- ١ - ائتان المياه والكهرباء ويصار الى تركيب عدادات لهذه الغاية في وحدة السكن .
- ٢ - ائتان وقود التدفئة ويصار الى تقدير نسبة الاستهلاك لوحدة السكن المشتركة في مصدر واحد .
- ٣ - اجرة نضج الحفرة الامتصاصية .
- ٤ - صيانة الوحدة السكنية .

المادة التاسعة : تستوفي ائتان وجبة الغذاء المقررة بالنظام من الطلبة غير المقيمين في المنزل مقدما في بداية كل شهر .
المادة العاشرة : تتبع الاجراءات التالية بشأن المقاصد في كليات المجتمع والمدارس المهنية :

- ١ - تتولى ادارة المؤسسة التعليمية طرح العطاء قبل بداية كل عام دراسي لتاجير المقصف بموجب عقد ولادة عام دراسي بها فيه العطل الفصلية والسنوية .
- ٢ - يلزم المتعهد الذي يرسو عليه العطاء يلسي :

- ١ - تقديم شيك مصدق بقيمة ١٠٪ من الاجرة عند توقيع العقد تاهينا للوازم المقصف ومرافقه ب - دفع الاجرة على تسطين في بداية مدة العقد ومتنصفها .
- ج - صيانة اللوازم الخاصة بالمقصف والمحافظة عليها .

المادة الحادية عشرة : تودع كافة الابهال المستوفى بموجب هذه التعليمات الى محاسبي المالية في المحافظات والاولوية لتفيد ايرادا للخزينة .

اتفاقية

فيما بين -

- ١ - معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
 - ٢ - شركة المركز العربي للصناعات الدوائية والكياوية .
- بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٨٤ والمتضمن الموافقة على عقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة فريقا اول وشركة المركز العربي للصناعة الدوائية والكياوية ممثلة برئيس مجلس ادارة الشركة فريقا ثانيا - اتفق الفريقان على ما يلي :-
- اولا : تعني كلمة المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية جميع المواد التي يستوردها الفريق الثاني من الانواع التالية،
- ١ - المواد الكياوية الاولى التي تدخل في صناعة العلاجات البشرية .
 - ٢ - الآلات والمكينات الثابتة اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .
 - ٣ - مواد التغليف المعدة خصيصا لتعبئة منتجاتها وحفظها .
- ثانيا : يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجاته بالاسعار التي تحدد بموافقة وزارة الصحة .
- ثالثا : يستصدر الفريق الاول قرارا باعفاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الاخرى باستثناء ضريبة الجامعة الاردنية وذلك بالكميات والمواصفات التي تحدد بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة والصحة وذلك ضمن الشروط والتخفيزات التي تقررها وزارة المالية / الجمارك .
- رابعا : يتعهد الفريق الثاني بان لا يستعمل المواد المعفاء الا في انتاج العلاجات الخاصة به وفي حالة مخالفة هذا الشرط وبيع اي قسم من المواد المعفاء او التخلي عنه قبل تصنيعه حسب احكام هذا الاتفاق وكذلك في حال مخالفة الفريق الثاني لاي حكم من احكام قانون الجمارك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ او شروط وزارة المالية / الجمارك وتحفظاتها فانه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعفيت منها تلك المواد بالاضافة الى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استنادا لقانون الجمارك او اي قانون اخر وتخضع قيوده وسجلاته في كل وقت لمراقبة وزارة المالية / الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .
- خامسا : يحق للفريق الاول الغاء هذه الاتفاقية في اي وقت يراه .
- وقعت هذه الاتفاقية في ١١/٣/١٩٨٤ .

فريق اول

وزير الصناعة والتجارة

فريق ثاني

رئيس مجلس ادارة شركة المركز العربي
للصناعات الدوائية والكياوية

هكذا من الأهل

قرار رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٨٤/٩/٢٢ رقم ب ٩٥٨٤/٩٠٨٤ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة ١٦ من قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ وبيان ما اذا كانت هذه الفقرة توجب على الهيئات المحلية التي تنطبق عليها احكام هذا القانون تحويل جميع المبالغ المنصوص عليها فيها الى بنك تنمية المدن والقرى ام ان هذا التحويل ليس وجوبيا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٨/٣٠ وتدقيق النصوص القانونية نجد :

- ١ - ان الفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون المطلوب تفسيره تنص على ان بنك تنمية المدن والقرى يعتبر مؤسسة عامة رسمية ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة اداريا وماليا الخ .
- ٢ - ان الفقرة (أ) من المادة ١٦ من نفس القانون تنص على ما يلي : (تحول شهريا الى البنك جميع المبالغ التي تم تحصيلها لحساب الهيئات المحلية التي تنطبق عليها احكام هذا القانون من رسوم الدخولية والمواد المشتتة والمخروقات والنقل على الطرق وضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق الهيئات المحلية والضرائب والرسوم التي تحصل لحساب تلك الهيئات بما في ذلك الامانات الموجودة لدى اي جهة من الجهات باسم الهيئات المحلية عندئذ احكام هذا القانون وعلى ضوء هذين النصين نجد ان مناط الفصل في طلب التفسير هو ما اذا كانت كلمة (تحول) الواردة في الفقرة (أ) من المادة ١٦ هي كلمة امره تعني الوجوب ام انها كلمة غير امره فلا تدل على الوجوب .

وبالرجوع الى القواعد اللغوية والفقهية يتبين ان الامر هو طلب الفعل وانه قد يأتي في صيغة (افعل) كقولك (اقرأ) او ما مثلها من الافعال الدالة على الطلب وقد يعبر عنه بلفظ الخبر الدال على الامر وهذا لا يكون الا اذا جاء الخبر بصيغة المضارع كقوله تعالى (والمطلقات يترصدن بانفسهن ثلاثة قروء) اي ان الواجب على المطلقات المدخول بهن ان ينتظرن مدة ثلاثة اطهار . وكقول المشرع (يعاقب بالاعدام على القتل قصداً اذا ارتكب مع سبق الاصرار) . وقد انعقد الاجماع على ان اخراج الامر في صيغة الخبر هو تأكيد للامروا شعار به مما يجب ان يتلقى بالمسارعة الى امتثال كما هو واضح مما ورد على الصفحات ٢٠١-٢٠٥ من كتاب الاحكام في اصول الاحكام للشيخ سيف الدين الامدي الجزء الثاني والصفحتين ١٤٧، ١٥٠ من كتاب صفوة التفاسير تاليف الاستاذ محمد الصابوني المجلد الاول وحيث ان كلمة (تحول) الواردة في الفقرة المطلوب تفسيرها جاءت بصيغة الخبر الدال على الامر كما هو مستفاد منها فانها تعني وجوب التحويل وليس جواز التحويل .

ولذا فانه يتوجب على الهيئات المحلية التي تنطبق عليها احكام القانون المذكور تحويل جميع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ١٦ الى بنك تنمية المدن والقرى ويدخل في ذلك جميع المبالغ المودعة باسمها لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٤/١١/١٨ م .

مفسر	مفسر	مفسر
مفسر محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	الرئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
نقيب القضاة	نقيب القضاة	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
مفسر	مفسر	موسى السلاكت
مندوب وزارة الشؤون البلدية والقروية	مندوب وزارة الشؤون البلدية والقروية	مفسر
وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية	وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عوض التل	عوض التل	عيسى طمناش

قرار رقم (١٣) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٨٤/٧/١٨ رقم (ص) ٧١٠٩/٦/٦٠٨٤ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير البند الرابع من الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قانون المجلس الطبي الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ والفقرة (ب) من المادة (٢٢) من نفس القانون وبيان ما اذا كانت اللجنة العلمية المتخصصة في المجلس الطبي الاردني هي المختصة بوضع اسئلة الامتحانات التي يجريها المجلس دون ان تكون مقيدة بالتعليقات التي يصدرها المجلس بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٢) ودونما حاجة لموافقة سلطة اخرى .

ام ان الجهة المختصة بوضع تلك الاسئلة هي المجلس الطبي الاردني صاحب الصلاحية باصدار التعليقات المتعلقة باجراء الامتحانات بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٢) سائلة الذكر .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء المشار اليه آنفاً وتدقيق النصوص القانونية يتبين ما يلي :-

- ١ - ان البند الرابع من الفقرة (أ) للمادة العاشرة من قانون المجلس الطبي تنص على ان اللجنة العلمية المتخصصة في المجلس وضع اسس الامتحانات والاسئلة وأنواعها وتدقيق الوثائق العلمية لهذه الغاية .
- ٢ - ان الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من نفس القانون تنص على أن للمجلس الطبي الاردني إصدار التعليقات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك التعليقات المتعلقة باجراء الامتحانات واصدار الشهادات .

وحيث انه من المبادئ المسلم بها ان التعليقات التي تصدر بمقتضى القانون أو الأنظمة اللازمة لتنفيذه هي التعليقات العامة التي من شأنها توضيح احكام القانون والنظام وتسهيل أمر تطبيقها على ان لا يرد فيها ما يخالف هذه الاحكام .

وحيث ان القانون المطلوب تفسيره قد نص صراحة في البند الرابع من الفقرة (أ) للمادة العاشرة منه على أن الجهة المختصة بوضع اسئلة الامتحانات هي اللجنة العلمية المتخصصة في المجلس .

وحيث انه لا مسأخ للاجتهاد في مورد النص .

فان ما ينبغي على ذلك ان المجلس الطبي لا يملك الصلاحية بوضع تلك الاسئلة اذ أن وضعها هو من صلاحية اللجنة العلمية المتخصصة في المجلس حسب النص الصريح الوارد في البند الرابع المشار اليه آنفاً . على ان تنفذ هذه اللجنة عند وضع الاسئلة بالتعليقات العامة التي وضعها المجلس بشأن الامتحانات اذا كانت متفقة واحكام القانون او الانظمة الصادرة بموجبها .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار صدر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٤/١١/١٨ م .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو	عضو
الرئيس الاول لمحكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	عضو محكمة التمييز
موسى الساكت	نقيب القضاة	صلاح ارشيدات
عضو	عضو	عضو
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	مندوب وزارة الصحة	مندوب وزارة الصحة
عيسى طمناش	الدكتور مصطفى البرماوي	الدكتور مصطفى البرماوي

قوار رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ (١٩٨٤/٨/٢٥) رقم (٨٦٧٣/١/د) اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادتين (١٢ و ٢٦) من قانون اتحاد المزارعين في وادي الاردن رقم (١٩٨٤/١٩) والفقرة (أ) من المادة التاسعة والمادة (٥٩) من قانون الجمارك رقم (٨٣/١٦) وبيان ما اذا كانت البضائع التي يستوردها اتحاد المزارعين ولم يستوف عنها الضرائب والرسوم الحكومية لكونها معفاة منها بموجب المادة (٢٦) من قانون الاتحاد المذكور تصبح خاضعة لهذه التكاليف المالية عند تصريفها او التحلل عنها بالبيع لاعضاء الاتحاد ام انها تبقى معفاة من الضرائب والرسوم .

وبعد الاطلاع على كتاب مجلس ادارة الاتحاد الزراعي الاردني الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

- ١ - ان المادة (٣) من قانون الاتحاد تنص على مايلي : (يؤسس بموجب هذا القانون اتحاد المزارعين في وادي الاردن يضم في عضويته جميع المزارعين في الوادي يسمى (اتحاد المزارعين في وادي الاردن) لغايات تطوير الزراعة في الوادي وتمكين المزارعين فيه من المساهمة في رسم وتنفيذ السياسة والبرامج الزراعية الحكومية في الوادي وزيادة مساهمتهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتأمين عائدات مجزية لهم وزيادة انتاج المواد الغذائية باستغلال الاراضي الزراعية والموارد المالية المتاحة في الوادي على اعلى درجة من الكفاءة وباقل التكاليف .
- ٢ - ان المادة (١٢) منه تنص على مايلي بعد للاتحاد لتحقيق غاياته بالمسؤوليات التالية :-
 - أ - توفير القروض والمدخلات الزراعية التي يحتاجها اعضاء الاتحاد في اغراض الانتاج الزراعي بما في ذلك الآلات والادوات والمواد الزراعية كالجرارات والآلات والادوات لرش المزروعات والاسمدة والبذور والبيدات بالكميات ومن التوعيات وفي المواعيد المطلوبة)
- ٣ - ان المادة (١٣) تنص على مايلي (يحول الاتحاد بالصلاحيات التالية :-
 - أ -

ب- شراء واستيراد واستئجار الآليات والادوات والمواد التي يحتاجها الاتحاد او يحتاجها اعضاءه لاغراض الانتاج الزراعي وبيعها وتأجيرها لهم .

٤ - أن المادة (٢٦) منه تنص على مايلي (يعفى الاتحاد من جميع الضرائب والطوائع والرسوم على كافة معاملاته الرسمية وعلى مشترياته اللازمة لتحقيق غاياته .

٥ - ان الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون الجمارك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ تنص على مايلي :-
(بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر تخضع البضائع التي تدخل المملكة للرسوم الجمركية المقررة في التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المقررة الا ما استثنى بموجب احكام هذا القانون .

٦ - ان المادة (١٥٩) من هذا القانون تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الاخرى مستوردات الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والجامعات والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة اذا لم يكن لها مثيلا في الصناعات الاردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووزير الصناعة والتجارة وذلك رغم اي نص مخالف في اي قانون .

وعلى ضوء هذه النصوص فان نطاق الفصل في طلب التفسير هو ما اذا كان اتحاد المزارعين المبحوث عنه آتفا يدخل في مفهوم المؤسسات المنصوص عليها في المادة (١٥٩) من قانون الجمارك ام انه لا يدخل في هذا المفهوم . وبالرجوع لقانون اتحاد المزارعين المطلوب تفسيره نجد انه لم يرد فيه ما يفيد ان هذا الاتحاد هو مؤسسة حكومية بالمعنى المنصوص عليه بالقرار الصادر عن ديوان تفسير القوانين رقم (١٩) لسنة ١٩٦٥ ، كما انه لا يدخل في مفهوم المؤسسات المنصوص عليها في المادة (١٥٩) المشار اليها انما لعدم توافر الشروط المنصوص عليها في قرار التفسير المذكور انفا وقرار التفسير رقم (١٨) لسنة ١٩٦٨ المنشور على الصفحة (١٠٩٣) من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٦٨ . وحيث ان ما يستفاد من مجموع نصوص القانون المذكور هو ان اتحاد المزارعين لا يخرج عن كونه منظمه ثلوثية اهليه شأنه في ذلك شأن المنظمة التعاونية الاردنية المنصوص عليها في قانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ لان الاغراض التي اسس الاتحاد من اجل القيام بها تكاد ان تكون مماثلة للاغراض المنصوص عليها في هذا القانون الاخير . وحيث ان قانون اتحاد المزارعين وقانون التعاون قد نصا على اعفاء مشترياتها اللازمة لتحقيق غاياتها من الضرائب والرسوم .

وحيث ان هذا الديوان كان بقراره رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨ اصدر بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٧ قرارا نشر على الصفحة (٢٦٤٦) من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٧٨ يتضمن بأن البضائع التي تستوردها المنظمة التعاونية وتكون غير خاضعة للضرائب والرسوم هي البضائع التي تستوردها لاستعمالها الخاص ولغايات استعمالها من قبل الجمعيات والاعضاء التعاونيين المستفيدين من خدماتها تحقيقا لغاياتها المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون التعاون .

فانه قياسا على ذلك تكون البضائع التي يستوردها اتحاد المزارعين لاستعماله الخاص ويجري تصريفها او التحلل عنها بالبيع لاعضاء الاتحاد لا تكون خاضعة للرسوم بل تبقى معفاة منها عملا بالمادة (٢٦) على اساس ان هذا التصرف يدخل ضمن غايات الاتحاد عملا بالمادتين (١٢ ، ١٣) .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرارا صدر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٤/١١/١٨

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
الرئيس الاول لمحكمة التمييز
موسى السكاك

عضو
الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
نجيب الرشيدان

عضو
محكمة التمييز
صلاح ارشيدان

عضو
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
عيسى طمائي

عضو
مندوب وزارة المالية
صبيحي الحسن

هكذا من الأهل

قرار رقم (١٥) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٨٤/٨/٢٠ رقم دس ١٤٤/٦/٩ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة السادسة من نظام رسوم الانتاج المحلي على الاسمنت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ والمادة ١٧ منه وبيان ما اذا كانت عبارة (الاستهلاك المحلي) الواردة في البند الثاني من الفقرة (أ) المطلوب تفسيرها تشمل كميات الاسمنت التي تخرجها شركة الاسمنت من المعمل لاستعمالها لاغراضها وانشائها دون ان تباعها ام انها تنصرف فقط الى كميات الاسمنت التي تباع من الشركة لاشخاص آخرين .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٣ وتديق النظام المشار اليه اذ يبين ان الفقرة (أ) من المادة السادسة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (لا يجوز اخراج كميات الاسمنت من المعمل الا بموافقة مأمور الجمرك الخطية وبعد تنفيذ الشروط التالية) :

أ - رسم عبوات الاسمنت بالصورة التي تقررها السلطة وعلى صاحب العمل ان يقدم الادوات او الآلات او الاجهزة التي تؤمن هذا الرسم في موعد لا يتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا النظام .
ب - دفع الرسوم المعنية في الجدول الملحق بهذا النظام عن كل كمية من الاسمنت تصنع وتباع للاستهلاك المحلي والى ان يتم اعداد الرسم تستوفي الرسوم المعنية في الجدول بالصورة ووفق الشروط التي يعينها الوزير .
٢ - ان المادة الثانية من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ الذي صدر نظام رسوم الانتاج المحلي على الاسمنت بمقتضاه تنص على ان احكام هذا القانون تطبق على كافة البضائع والمواد المعدة للاستهلاك والاستعمال في اية صناعة او اي غرض آخر والتي يتم انتاجها او صنعها كلياً او جزئياً في المملكة الاردنية الهاشمية من عناصر محلية للاستعمال في اية او مستوردة . . . الخ .

كما ان المادة الثالثة منه تنص على ان البضائع والمواد التي ينطبق عليها هذا الموضوع تخضع لرسوم المنتجات المحلية وفقاً للنفقات والنسب التي تقرر بمقتضى احكام هذا القانون .

وفي ضوء هذه النصوص نجد ان قانون الرسوم على المنتجات المحلية الذي وضع بموجبه نظام رسوم الانتاج المحلي على الاسمنت يخضع لرسم الانتاج المحلي لكل بضاعة او مواد يتم انتاجها او صنعها محلياً بمجرد ان تصبح معدة للاستهلاك او الاستعمال في اية صناعة او اي غرض آخر .

وحيث ان نص القانون قد ورد مطلقاً فهو يجري على اطلاقه بحيث يشمل البضائع والمواد المنتجة محلياً سواء جرى بيعها او انها استهلكت او استعملت من قبل المنتج او لمصلحة .
اما ما ورد في النظام من ان كميات الاسمنت التي تخضع لرسم الانتاج هي الكميات التي تصنع وتباع فانه لا يقيد الاطلاق الوارد في القانون .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٤/١١/١٨ م .

عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات
رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز موسى السكاك	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الثاني لمحكمة التمييز نجيب الرشدان	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز موسى السكاك
عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات
مندوب وزارة المالية صهيي الحسن	مندوب وزارة المالية صهيي الحسن	مندوب وزارة المالية صهيي الحسن
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس

قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٨٤/١٠/٢١ رقم دس ١٠٨١٥/١ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة الرابعة من قانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ وبيان ما اذا كانت هذه الفقرة تجيز ان يتضمن النظام الداخلي للجمعية التعاونية نصاً يوجب على الجمعية الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية ام انها لا تجيز ذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب المدير العام للمنظمة التعاونية الاردنية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١١ وتديق النصوص القانونية يبين ان الفقرة (أ) من المادة الرابعة من قانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يكون الانتساب للجمعية اختيارياً وباب العضوية مفتوح لجميع الاشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من خدماتها ومستعدين لتحمل مسؤوليات العضوية دون اي تمييز اجتماعي او سياسي او ديني) .

ويستفاد من هذا النص ان المشروع حظر على الجمعية إيجاد اي تمييز اجتماعي او سياسي او ديني بين اعضائها سواء فيما يتعلق بالاستفادة من خدماتها او تحمّل مسؤوليات العضوية .

وحيث ان ايراد نص مطلق في النظام الداخلي للجمعية التعاونية يوجب عليها الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية من شأنه ان يؤدي الى مخالفة نص المادة (١١) من قانون التعاون الذي استت الجمعية التعاونية بالاستناد اليه ان هذه المادة اجازت دفع فوائد لاصحاب الرذائع مع ان احكام الشريعة الاسلامية تحرم ذلك . كما انه قد يخالف في بعض الحالات احكام التشريعات الاخرى .

وحيث ان احكام التشريعات النافذة المفعول واجبة التطبيق ما لم تلغ او تعدل بتشريعات تصدر طبقاً لاحكام الدستور .

فان ما ينبغي على ذلك انه من الجائز ايراد نص في النظام الداخلي للجمعية التعاونية يوجب عليها الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية شرطاً ان لا يكون النص مطلقاً بل ينبغي ان يكون مقيداً بان لا يتعارض مع احكام القوانين .

وقد اقرت المادة الثانية من القانون المدني هذا المبدأ .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار صدر بتاريخ ١١ ربيع الاول سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٤/١٢/٤ .

عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات
رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز موسى السكاك	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الثاني لمحكمة التمييز نجيب الرشدان	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز موسى السكاك
عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات	عضو مجلس الارشادات
مندوب وزارة المالية صهيي الحسن	مندوب وزارة المالية صهيي الحسن	مندوب وزارة المالية صهيي الحسن
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طرابلس